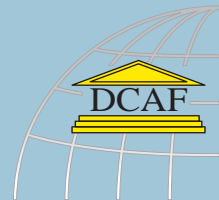


منتدى توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين



مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة



المحتويات

٣	مقدمة
٥	جنين
١١	طولكرم
١٧	نابلس
٢٣	سلفيت
٢٩	رام الله والبيره
٣٥	الخلاصة

مقدمة

ويتيح هذا الإصدار للقارئ أن يعقد مقارنةً بين حاجة الفلسطينيين للأمن مع الاحتياجات الأمنية في المناطق المجاورة. ويشتمل كل فصل من فصول الكتيب على خريطة ومعلومات أساسية حول المحافظات المذكورة من أجل مساعدة القارئ على الخروج بفهم أمثل للأوضاع التي تخص كل محافظة منها.

تطرق ممثلو السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الذين شاركوا في حلقات المنتدى إلى العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على قدرة الأجهزة الفلسطينية على توفير الأمن للمواطنين. وتنسحب العديد من جوانب القلق والتحديات والانتقادات التي عبر عنها المجتمعون على محافظات الضفة الغربية برمتها. وقد يعود السبب في ذلك إلى الآثار التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية (وذلك من ناحية عدد المستوطنات المقامة في كل محافظة وطبيعة الإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال عليها) أو إلى عدم الانسجام بين الخدمات الأمنية التي توفرها السلطة الوطنية الفلسطينية لمواطنيها.

وقد ذكر المشاركون في جميع حلقات المنتدى الخمس عاملين خارجيين رئيسيين يؤثران تأثيراً سلبياً على الأمن هما: استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال إصلاح القطاع الأمني. ووفقاً لما يراه المجتمعون، تتعارض المساعدات الخارجية مع أولويات الاحتياجات الأمنية للمجتمع الفلسطيني (كما تتناقض مع القواعد والمعايير الدولية المرعية في تقديم المساعدات في مجالات إصلاح القطاع الأمني).

وفضلاً عن ذلك، حدد المشاركون في حلقات المنتدى عوامل داخلية يمكنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين، وهي من قبيل:

- الاتفاق على رؤية محلية خالصة يُعدها الفلسطينيون بأنفسهم ويملكونها للأمن ولتوجّه استراتيجي وطني ينظم إجراءات إصلاح القطاع الأمني.
- التغلب على الصراعات الفصائلية القائمة بين حركتي فتح وحماس.
- إعداد إطار مؤسساتي وقانوني واضح ومتوافق يضمن فرض آليات للرقابة والمساءلة ويحدد مهمة قوى الأمن.
- تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية.
- الارتقاء بالعلاقة القائمة بين المواطنين وأجهزتهم الأمنية وتحسينها.

أطلق مركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ منتدىً توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين، الذي يهدف إلى رعاية حوار فلسطيني شامل حول القطاع الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية والمجتمع المدني الفلسطيني. وعلى وجه التحديد، يسعى هذا المنتدى الحواري إلى إنجاز الأهداف التالية:

- تشجيع الفلسطينيين على إطلاق حوار سياسي واجتماعي شامل حول المسائل السياسية التي تهمهم.
- المساعدة في إعداد رؤية حول الأمن، بحيث يشارك في تشكيلها المجتمع المدني ومؤسساته.
- ترسيخ الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في حكم القطاع الأمني وإصلاحه من خلال نشر ثقافة تقوم على الانفتاح نحو المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.
- تعزيز قدرات مؤسسات الرقابة غير الرسمية من خلال إفساح قدر أكبر لمشاركة المجتمع المدني في المسائل المرتبطة بالقطاع الأمني.

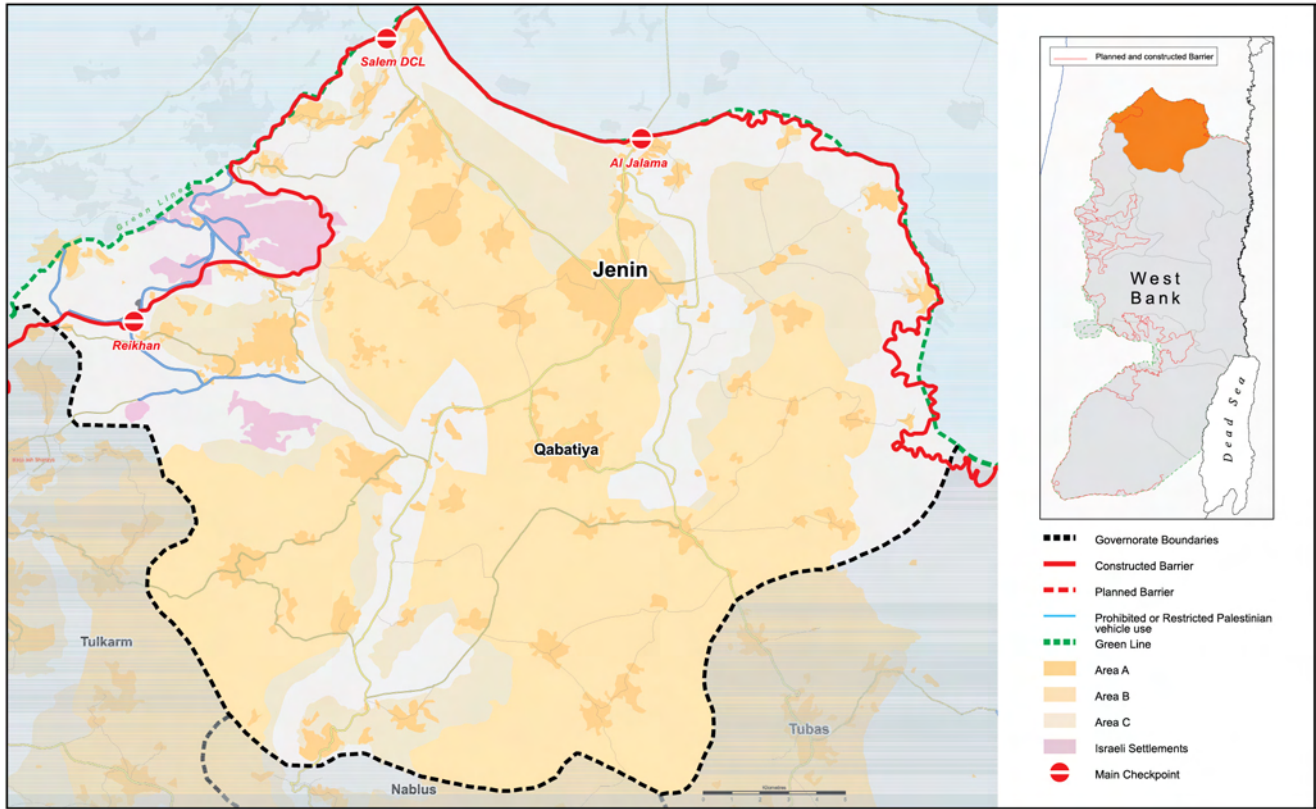
في الفترة الواقعة بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠٠٨، نظّم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية حلقات هذا المنتدى في خمس محافظات من محافظات الضفة الغربية وهي: رام الله والبيرة، ونابلس، وجنين، وطولكرم وسلفيت. كما رعى المركزان تنظيم السلسلة الثانية من حلقات المنتدى المذكور في محافظات الخليل، وقلقيلية، وطوباس، وبيت لحم وأريحا بين أواخر عام ٢٠٠٨ حتى مطلع عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن يعقد المركزان السلسلة الثالثة من حلقات المنتدى في محافظات قطاع غزة.

يستعرض هذا الكتيب النتائج الرئيسية التي تمخّضت عنها الحلقات الخمس الأولى من منتدى توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين. ويسعى هذا الإصدار إلى المساهمة في تعزيز فهم احتياجات المواطنين الفلسطينيين للأمن واستيعابها من خلال استعراض وجهات نظر المجتمع المدني الفلسطيني وآرائه حول الإجراءات الحالية المتبعة في إصلاح قطاعه الأمني.

وهذا الكتيب موجّه للعاملين في ميدان إصلاح القطاع الأمني على المستويين المحلي والدولي، وهو يستعرض ملخصاتٍ للتقارير التي صدرت حول حلقات المنتدى الخمس الأولى، بدءاً بالحلقة التي نظّمت في محافظة جنين شمالي الضفة الغربية وانتهاءً بحلقة محافظة رام الله والبيرة في وسطها.

محافظة جنين

محافظة جنين



٢٥٦,٢١٢	تعداد السكان:
٥٨٣ كلم مربع	المساحة:
د. قدورة موسى	المحافظ:
عن الدائرة (٤) خالد يحيى (التغيير والإصلاح)* عزام الأحمد (فتح) خالد أبو حسن (التغيير والإصلاح)* شامي شامي (فتح)	أعضاء المجلس التشريعي**:
القوائم الحزبية (٢): جمال محمد أبو الرب (فتح) إبراهيم محمد دحبور (التغيير والإصلاح)*	اللاجئون:
مخيم جنين للاجئين (١٥,٨٥٤ لاجئ) مخيم الفارعة للاجئين (٧,٥٤٠ لاجئ)	المستوطنات:
حنانيت، شقيد، ريجان، حرميش، ميفو دوتان (إجمالي عدد المستوطنين ٢,١٢٤)	الحواجز:
يعبد ميفو دوتان، رلخان برطعة الجلامة، نقطة ارتباط سالم	حواجز الخط الأخضر:

* مسجون لدى إسرائيل أثناء انعقاد ندوات المنتدى

** قوائم الأحزاب والدوائر: خلال الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٦، قام المواطنون الفلسطينيون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على أساس نظام مختلط للاقتراع. في الاقتراع الأول اختار الناخبون من بين المرشحين على القوائم الحزبية على المستوى الوطني. وفي الاقتراع الثاني صوت الناخبون لمرشحين أفراد لانتخاب الأعضاء لعدد من المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية (المحافظة).

المعلومات الواردة سابقاً وتلك الخاصة بالمحافظات الأخرى في الفصول اللاحقة اقتبست من مصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكالة الغوث (الأونروا)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السلطة الوطنية الفلسطينية.

حلقة المنتدى الخاصة بجنين: التقرير التلخيصي، ١٤ أيار ٢٠٠٨

وفي إطار هذه الحملة الأمنية الجديدة، قال د. موسى أن القوات الأمنية كانت تنظر إلى الأمن بصورة فضاضة وشاملة:

تستطيع قوى الأمن أن تبسط الأمن على جناح السرعة. ولكن كي يستتب هذا الأمن، يتوجب على الأجهزة الأمنية أن توفر الخدمات التي تقوم على أساس الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان الفوز باحترام المواطنين. فضلاً عن ذلك، لا يساعدنا سوى الفهم والتنفيذ الشاملان للأمن في إنهاء الاحتلال.

كما تطرق د. موسى إلى عدد من التحديات الأمنية التي تنفرد بالتأثير على محافظة جنين دون غيرها، وذلك من قبيل انتشار الأسلحة والسيارات المسروقة:

يجب وضع حد لهذه الظاهرة. وحتى لو حاول العديد من المواطنين الذهاب إلى المحاكم لترخيص السيارات غير القانونية وغيرها من الأعيان التي يملكونها، فيجب إيجاد حل لهذه المشكلة. ونحن لن نتخلى بدورنا عن هذا القرار، ولكننا سنبقى منفتحين للنظر في جميع أنواع الشكاوى التي يرفعها المواطنون إلينا.

وشدد د. موسى على أن الأمن يشكل حاجة إنسانية أساسية يتعين توفيرها لكل فرد من أفراد المجتمع. كما يرى د. موسى أن دور المجتمع في تحقيق الأمن لا يستهان به؛ حيث يجب في هذا السياق على السلطات أن توفر الأمن في ظل فهم وتقبل ومشاركة تامة من جانب المواطنين:

إن السلطة الوطنية الفلسطينية هي السلاح الأوحيد الموجه للتعامل مع حالة انعدام الأمن. ومع ذلك، يجب أن تتخذ جميع القرارات في هذا الجانب بطريقة جماعية وبالإجماع التام؛ فالقرارات أحادية الجانب التي تتخذ بشأن الأمن تُفضي إلى كارثة محققة.

وجهة نظر قوى الأمن الفلسطينية

أكد اللواء كمال الشيخ، القائد السابق لجهاز الشرطة الفلسطينية، على أن الهدف الرئيسي الذي تسعى القوات الأمنية الفلسطينية إلى تحقيقه يتمحور على وضع حد للاحتلال. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، أشار اللواء الشيخ إلى أربعة مبادئ أساسية:

يتعين على القوات الأمنية الفلسطينية السعي لتحقيق الأهداف التالية: (أ) الدفاع عن دم الشعب الفلسطيني؛ (ب) حماية العرض الفلسطيني الذي لا يمكن لنا أن نسمح بالتعدي عليه بأي حال من الأحوال؛ (ج) وحماية الممتلكات والمكتسبات الفلسطينية، والتي لا يمكن مصادرتها وغصبها؛ (د) وحماية الحريات الفردية في فلسطين.

مقدمة

في يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية الحلقة الثالثة من منتدى 'توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني' في مدينة جنين. وقد عقدت الحلقة السابقتان من هذا المنتدى في كل من رام الله ونابلس خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز الحوار الفلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني، وترسيخ استدامة عملية الإصلاح التي تراعي الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. ويجمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف الفلسطينية المعنية. كما ستعقد حلقات أخرى منه في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى الشهور القادمة.

في مطلع شهر أيار ٢٠٠٨، أطلقت السلطات الفلسطينية عملية أسمتها 'البسمة والأمل' في محافظة جنين بهدف بسط الأمن وإنفاذ القانون وفرض النظام. وقد شملت هذه العملية نشر أفراد الوحدات الأمنية الذين تلقوا التدريب المطلوب في الآونة الأخيرة، إلى جانب إطلاق حملة لمكافحة الجريمة في المحافظة. وكانت الحملة الأمنية التي أطلقت في جنين والعلاقة التي تربطها بإصلاح القطاع الأمني إحدى المواضيع المهمة التي تطرق إليها المشاركون في هذه الحلقة من المنتدى، والتي حضرها ما يزيد عن ٢٠٠ ممثلاً عن القوات الأمنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني، والسلطة القضائية، والفصائل السياسية بجميع توجهاتها وأطيافها، والسلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

بسطة الأمن في جنين - التحديات والتوقعات

عرض د. قدوره موسى، محافظ جنين، نظرة عامة عن الأهداف التي تسعى عملية 'البسمة والأمل' إلى تحقيقها، كما وقف على طريقة تنفيذ هذه الحملة الأمنية في المحافظة:

في الواقع، تمّ التحضير لعملية 'البسمة والأمل' في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حيث تم اتخاذ الخطوات الضرورية التي تهدف إلى حماية المحاكم المدنية وقضاتها. وقد صُممت هذه العملية بحيث توفر الخدمات الأمنية التي تصبّ في صالح المواطنين الفلسطينيين من سكان محافظة جنين وتحثهم على تقبل هذه الخدمات. ومنذ الشروع في مرحلة جديدة في جنين منذ أسبوعين، تهدف هذه العملية الأمنية إلى إنفاذ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء أحد. وستفضي هذه العملية إلى توقيف جميع الأشخاص أو الحركات الخارجة عن القانون.

ليس ذلك جميع ما في الأمر، بل يتعين أن تُفهم خططنا الأمنية على أنها تشكل خطوة أولى على الطريق نحو تقرير مصير الشعب الفلسطيني واستقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وعرّج اللواء عبد الله على التدهور الذي طرأ على الأوضاع الأمنية، والذي كان قائماً قبل الشروع في الحملة الأمنية في محافظة جنين:

خلال السنوات الماضية، حاول الاحتلال أن يوقع الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، تسبب غياب الأمن في انتشار روح العصيان في الشارع وأمسى المواطنون لا يشعرون بالأمن ولا يقدرّون على الحياة بمفردهم، كما انتشرت الجريمة وارتفعت نسبة القتل وزادت نسبة اختطاف المواطنين، ناهيك عن أعمال السلب والنهب والاتجار بالأسلحة والفساد.

وقد اتفق الرائد عبد الله مع المتحدثين الآخرين بأن تعزيز سلطان القانون والنظام يتطلب مشاركة جميع الأطراف الفلسطينية المعنية، ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني والفصائل السياسية:

لا يشكل تحقيق الأمن همّ القوات الأمنية وحدها، بل إنه يخصّ الأفراد بقدر ما يخصّ مؤسسات المجتمع والأحزاب السياسية كذلك. ونتيجة لذلك، تعتمد استدامة الأمن على جميع المواطنين وعلى المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه وأطيافه. ولكن هل هناك أشخاص مقتنعون بما فيه الكفاية بهذا المفهوم الشامل للأمن؟ أو هل ينظر هؤلاء المواطنين إلى الأمن باعتباره أمراً يخصّ الشرطة وقوى الأمن الأخرى دون غيرها؟

ومن جانب آخر، عرض العميد زياد المشهراوي، مستشار قائد جهاز الاستخبارات العسكرية، تقييماً لعملية إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وشدد العميد المشهراوي على أن العديد من العوامل جعلت من الإصلاح المنشود مهمة صعبة، من بينها اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ والاشتباكات الدموية التي شهدتها قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧.

لقد أدركنا نحن كفلسطينيين خلال هذه الفترة المضطربة الحاجة إلى إطلاق عملية إصلاح شاملة وتوسيع نطاق رؤية القوات الأمنية الفلسطينية. وقد بات مفهومنا للأمن الآن يشمل المجتمع المدني كجزء من حكم القطاع الأمني، إلى جانب مؤسسات الرقابة والمؤسسات التشريعية والمليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية.

وفي رأي العميد المشهراوي، يحول عدد من العوامل دون مشاركة الفلسطينيين في العملية الشاملة التي تستهدف إصلاح قطاعهم الأمني:

فالصراع الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يخلف آثاراً على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على جميع المستويات. وهناك غياب واضح للإجماع على سياسة للأمن القومي. ولا تزال إدارة

كما أشار اللواء الشيخ إلى أن الفقر والتدهور الحاصل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي يشكّلان عقبات رئيسية تحول دون تمكن قوى الأمن الفلسطينية من إنجاز المهام الموكلة لها. ومع ذلك، جزم اللواء الشيخ بأن عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية يتمتعون بمستوى متقدم من التعليم والمهنية والنزاهة:

إننا نجد أن خمسة آلاف من بين أفراد قوى الأمن الفلسطينية يحملون رتب ضباط، وألفين آخرين يحملون شهادات جامعية في القانون. وتمثل المهنية والجودة في عمل قوى الأمن ضماناً رئيسياً على طريق تقرير المصير.

وفضلاً عما تقدم، صرح اللواء الشيخ بوجود حاجة ملحة لإصلاح نظام القضاء العسكري ووضعه في إطار الاحتياجات والوقائع الحالية التي يعيشها المواطنون الفلسطينيون. وحينئذ، يمكننا ضمان مساهلة أفراد القوات الأمنية وتوضيح الحقوق والواجبات المنوطة بعناصر جهاز الشرطة:

إنني أدعو إلى إعداد تشريعات خاصة بنظام القضاء العسكري والتي تضمن حماية قوى الأمن الفلسطينية وتحدد القواعد التي تضمن أداءهم لأعمالهم بصورة سليمة وناجحة. وإذا ما انتهك أفراد الأجهزة الأمنية الصلاحيات المخولة لهم، فيجب إخضاعهم للمساءلة بموجب تلك التشريعات. ونحن نحتاج في ذات الوقت إلى جهاز قضائي - ولا سيما قضاة - قادرين على إنفاذ القرارات القضائية في مثل هذه الظروف التي نعيشها.

وأخيراً، شدد اللواء الشيخ على أهمية حرية التعبير عن الرأي في فلسطين والدور المحوري الذي تضطلع به وسائل الإعلام. ومن وجهة نظره، قامت وسائل الإعلام في بعض الحالات بنقل صورة مشوهة عن قوى الأمن الفلسطينية للمواطنين، كما أنها ألفت بظلال الشك على الالتزام الوطني للقوات الأمنية. ومع ذلك، دعا اللواء الشيخ قوات الأمن الفلسطينية إلى احترام حقوق الصحفيين وواجباتهم:

كانت وسائل الإعلام تؤدي في بعض الأحيان دوراً سلبياً في تشويه سمعة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث كانت تصفها بأنها غير وطنية. وعلى الرغم من التعليقات الضارة التي تصدر عن أجهزة الإعلام، يجب على قوى الأمن الفلسطينية أن تواصل احترام جميع أفراد المجتمع والإحجام عن ارتكاب أية انتهاكات ضد الصحفيين؛ بل يجب أن يبقى الدفاع عن حرية التعبير عن الرأي أحد المهام الرئيسية التي تضطلع بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبدوره، عرض الرائد عثمان عبد الله، الذي مثل العميد ماجد فرج قائد جهاز الاستخبارات العسكرية، صورة عن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الخطط الأمنية التي تضعها السلطات الفلسطينية. وشدد الرائد عبد الله على أنه لا يجوز أن تقتصر الرؤية الفلسطينية للأمن على تغطية الاحتياجات الأساسية للمواطنين فقط:

الأمن ضروري للمواطنين من أجل الحصول على الغذاء والماء والكهرباء وغيرها من الاحتياجات المادية. ولكن

ذات التشريعات. وعلاوةً على ذلك، لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتدخل في السلطة القضائية.

كما ترى الأنسة سنيوره أن الاعتقالات التعسفية والانتهاكات الواقعة على حقوق المواطنين أفضت إلى تدنى مستويات ثقة المواطنين في القوات الأمنية الفلسطينية:

صحيح أننا لا نتفهم أفراد الأجهزة الأمنية بالصورة المطلوبة. ولكن كيف لنا أن نقدرهم إذا لم يتبعوا الأصول والإجراءات السليمة في عملهم؟ وكيف للمواطنين أن يولوهم ثقتهم إذا ما استمروا في توجيه الاتهامات الباطلة لهم واعتقالهم دون وجه حق؟

وقد اتفقت الأنسة سنيوره مع من سبقها من المتحدثين بشأن الحاجة إلى تشكيل رؤية فلسطينية مشتركة للأمن. كما دعت إلى إعداد سياسة أمن قومي خاصة بفلسطين على أساس من الإجماع السياسي والمجتمعي، إلى جانب تنفيذ هذه السياسة بصورة مسؤولة:

ما هي الفلسفة الأمنية التي ننشدها؟ لا يبدو أن هناك إجماع على ذلك! علينا أن نخرج بمفهوم شامل للأمن وأن نعد الأدوات اللازمة لتقييم الإجراءات الأمنية المطبقة في إنفاذ القانون والنظام.

النقاش

تعرض المشاركون في المنتدى في النقاش الذي تلا الكلمات التي أُلقيت في هذه الحلقة من المنتدى لمناقشة تنفيذ الحملة الأمنية في محافظة جنين والعلاقات التي تربطها مع الجهود التي تهدف إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وقد عبّر الحاضرون عن وجهات نظر متباينة حول عمل القوات الأمنية في جنين وعملية 'البسمة' والأمل. وصرح بعضهم بأن القوات الأمنية تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وهم يستحقون لذلك الثناء والتقدير. كما عبّر المشاركون عن مساندتهم لأفراد القوات الأمنية الذي كانوا 'يتعرضون في بعض الأحيان لهجمات قاتلة'. وفي المقابل، وجّه مشاركون آخرون انتقاداتهم لعملية 'البسمة' والأمل وللجهود التي يبذلها القائمون عليها لبسط الأمن في محافظة جنين. وبحسب ما قاله أحد هؤلاء المشاركين:

بدلاً من معاقبة الأشخاص بسبب سيطرة سيارات مسروقة، لماذا لا نستكشف طرقاً أخرى لإضفاء الصفة القانونية على هذا الوضع؟ وينسحب ذات هذا الأمر على الأسلحة - فالناس العاديون يحملون تراخيص لحمل السلاح، ولكن بعض ممثلي السلطات الفلسطينية لا يحملون مثل هذه التراخيص. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم أفراد الأمن أسلحتهم بصورة غير رسمية لحل مشاكل شخصية أو عائلية.

وصرح مشاركون آخرون بأنهم لا يضعون ثقتهم في القوات الأمنية وبقدرتها على إنفاذ القوانين وفرض النظام في محافظة

القوات الأمنية تفتقر إلى المهنية في جانب كبير منها. كما تشهد جهات الرقابة، كالمجلس التشريعي الفلسطيني مثلاً، شللاً عاماً. فضلاً عن ذلك، ليس من العسير على المرء أن يدرك مقاومة التغيير داخل مؤسسات القطاع الأمني.

غير أن العميد المشهراوي لم يزل يرى فرصاً للنجاح في إجراء الإصلاح المنشود:

يتمتع مجتمعنا بعدد من المزايا التي يمكن أن يستند الإصلاح إليها. فلا تزال المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية تتمتع بالقوة. ويتولى القائمون على إصلاح الأجهزة الأمنية دوراً لا غنى عنه في التشجيع على التغيير. ويجب كذلك إنشاء مؤسسة سياسية محددة تتولى المسؤولية عن تجسيد هذا التوجه؛ فلا الرئيس ولا رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية يملكان ما يكفي من التأثير والنفوذ في هذا المضمار.

وقد شدد العميد المشهراوي على وجود رغبة سياسية قوية لإجراء إصلاحات شاملة في القطاع الأمني. ولكن ما نفتقر إليه على أي حال يتمثل في إطلاق عملية متكاملة للتقييم الذاتي ووضع رؤية فلسطينية مشتركة للأمن:

فلكي يكتب النجاح للإصلاح الحقيقي، يتحتم علينا أن نحدد احتياجاتنا ومشاكلنا بطريقة منهجية. لذا، يجب علينا أن نتوصل إلى تعريف لا يخالجه غموض لمفهوم الأمن المستدام.

وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني

أقرت الأنسة رنده سنيوره، المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، في كلمتها بأن تحسناً ما طرأ على الوضع الأمني العام. ولكن الأنسة سنيوره ترى بأنه تم تحقيق قدر أكبر من الأمن من خلال ممارسة المزيد من أعمال القمع والاضطهاد:

إن التحسن الذي نشهده على الصعيد الأمني كانت له كلفته. فقد لاحظنا تراجعاً في الإجراءات السلمية المتبعة في إنفاذ القوانين - حيث زادت نسبة الاستجابات والاعتقالات المقصودة بحق المواطنين.

وشددت الأنسة سنيوره على أن إصلاح جهاز القضاء الفلسطيني يعتبر شرطاً مسبقاً لإصلاح القطاع الأمني بصورة مستدامة. وفي رأي الأنسة سنيوره، يفرض غياب جهاز قضائي عسكري مدني-ديموقراطي وحديث على وجه الخصوص عقبة فريدة:

يتعين إنشاء اختصاص قضائي عسكري جديد. ويجب التوقف عن إصدار الأحكام بحق المواطنين بموجب القوانين العسكرية؛ فلا يجوز أن تطبق هذه القوانين إلا على العسكريين. ولذلك، يجب أن يعمل الاختصاصان القضائيان المدني والعسكري بالتوازي، ولكن دون إنفاذ

في المجلس التشريعي الفلسطينية من جنين، إلى أن إصلاح نظام القضاء والمجلس التشريعي يشكل عنصراً أساسياً من مقومات عملية الإصلاح:

في المجلس التشريعي الأول، كنا ندعو إلى إصلاح جهاز القضاء منذ عام ١٩٩٨. ولكن لم يكن بالإمكان تنفيذ الإصلاحات المنشودة بسبب الوضع الأمني الذي كان سائداً في الأراضي الفلسطينية. ولكن لا تزال هناك هوة مهمة قائمة بين التطبيق العملي الذي تمارسه السلطة الوطنية الفلسطينية للأمن من جانب، وإنفاذ الاختصاص الجزائي ورقابة السلطة التشريعية على القطاع الأمني من جانب آخر.

كما دعا المشاركون إلى توطيد مشاركة المجتمع المدني في عملية إصلاح القطاع الأمني. وشدد بعضهم على ضرورة تحسين العلاقات بين قوى الأمن والمجتمع من خلال التعليم والتثقيف. ويتعين على المدارس والجامعات أن تضطلع بدور أكبر في هذا الصدد أيضاً:

هناك حاجة ماسة لزيادة البرامج التعليمية في المدارس والجامعات كي يتمكن التلاميذ والطلاب من فهم الأدوار والوظائف التي تتولاها الأجهزة الأمنية. وقد تساعد هذه البرامج في تغيير الفهم السائد بأن الأجهزة القائمة على إنفاذ القانون - وبسط الأمن - هي سيئة بالضرورة.

جنين. وأنحى عدد من المشاركين الآخرين باللائمة على القوات الأمنية بسبب الخروقات والانتهاكات التي أقدم عليها أفرادها ضد حقوق المواطنين، ما أدى إلى ضياع ثقتهم بهم. ووفقاً لإحدى المشاركات:

هل رأيت كيف يتصرف أفراد الأجهزة الأمنية في بعض الأحيان مع المواطنين من بني جلدتنا؟ لقد شاهدت وقوع خروقات روعتني هنا في جنين. كيف لي أن أضمن أن يتعامل هؤلاء الأفراد مع أولادي بطريقة مسؤولة؟

كما ربط العديد من المشاركين بين الحملة الأمنية الحالية في جنين والحاجة إلى إجراء إصلاحات منهجية تشمل جميع أجهزة المؤسسة الأمنية. وبحسب رأي عدد من الحاضرين، هناك حاجة لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية والارتقاء بمستوى التعاون بينها. وأشار هؤلاء المشاركون إلى أن الخروقات والانتهاكات التي تقع على حقوق المواطنين تشكل عيوباً هيكلية تعيب الأجهزة الأمنية. وفي هذا الصدد، خرج أحد المشاركين بالتعليق التالي:

تحفظ السلطات بالأشخاص المتهمين بقضايا الفساد في أعلى المناصب في الأجهزة الأمنية بينما تترك الأشخاص الأكفاء خارج تلك الأجهزة. وتشهد مختلف الوظائف الأمنية توزيعاً سيئاً إن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب يشكل خطوة ضرورية نحو الإصلاح. كما إن غياب التنظيم والتنسيق بين القوات الأمنية سبب رئيسي يقف وراء ضعف هذه الأجهزة.

وبالإضافة إلى التغييرات الهيكلية اللازمة لإصلاح القطاع الأمني، دعا عدد كبير من المشاركين إلى تحسين مستوى تدريب أفراد قوى الأمن وتعليمهم. وفي هذا المقام، قال مشارك من أبناء محافظة جنين:

إن عدداً كبيراً من مجندي الأجهزة الأمنية - إلى جانب أفراد الوحدات الجديدة كذلك - في مقتبل أعمارهم ولم ينهوا المراحل المطلوبة من التعليم بعد. وهم لم يتلقوا القدر الكافي من التدريب الذي يمكنهم من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم. إن مستوى تعليم أفراد الأجهزة الأمنية متدنٍ، وهو ما يشكل بحد ذاته مصدراً من مصادر انعدام الاستقرار.

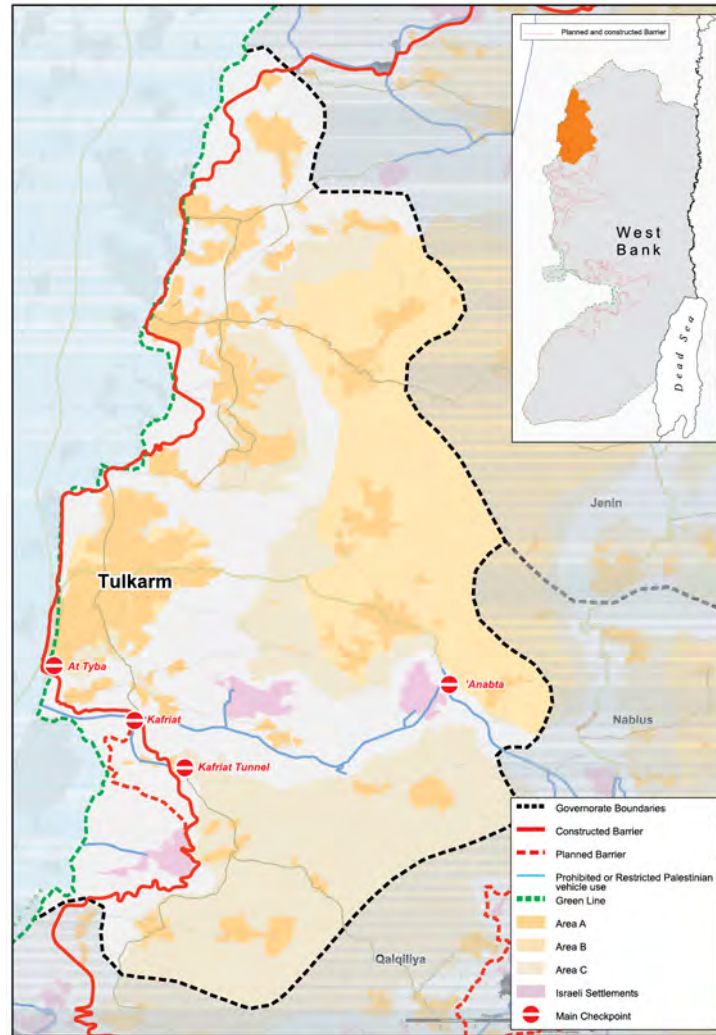
وفيما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي، أشار بعض المشاركين إلى أنه يتعين إيلاء المزيد من الانتباه والاهتمام لتشكيل رؤية مشتركة للأمن. وبرأي هؤلاء المشاركين، يتعين على السلطات الفلسطينية إعداد سياسة أمن قومي وتحضير الاستراتيجيات المطلوبة لتنفيذها. وهنا، أشار أحد المشاركين إلى أن:

إن الطريق تجاه الإصلاح يتم من خلال إعادة بناء القوات الأمنية وإعادة وتنظيمها، وهذا يعتبر ضرورة لا غنى عنها. ويجب كذلك إنجاز هذا العمل على هدي من رؤية سياسية واضحة ومتفق عليها.

وفي هذا السياق، دعا العديد من المشاركين لتعزيز الرقابة على قوى الأمن ومساءلتها. وأشار برهان جرار، العضو السابق

محافظة طولكرم

محافظة طولكرم



١٥٨,٢١٣	تعداد السكان:
٢٤٦ كلم مربع	المساحة:
اللواء طلال دويكات	المحافظ:
عن الدوائر (٣) حسن عبد الفتاح خريشة (مستقل) عبد الرحمن زيدان (التغيير والإصلاح)* رياض رداد (التغيير والإصلاح)*	أعضاء المجلس التشريعي**:
عن القوائم الحزبية (٤) حكم بلعاوي (فتح) سلام فياض (الطريق الثالث) فتحي محمد علي قرعاوي (التغيير والإصلاح)* سهام عادل يوسف ثابت (فتح)	
مخيم طولكرم للاجئين (١٧,٩٨١ لاجئ)، مخيم نور شمس للاجئين (٨,٩٩٨ لاجئ)	اللاجئون:
عيناف، إيفني هيفتسيل، سلعت (إجمالي عدد المستوطنين: ١,٧٩٩)	المستوطنات:
إيفرايم، كافريات، جبارة، الراس كفريات، عيناف	الحواجز:
الطبية	حواجز الخط الأخضر:

* مسجون لدى إسرائيل أثناء انعقاد ندوات المنتدى

** قوائم الأحزاب والدوائر: خلال الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٦، قام المواطنون الفلسطينيون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على أساس نظام مختلط للاقتراع. في الاقتراع الأول اختار الناخبون من بين المرشحين على القوائم الحزبية على المستوى الوطني. وفي الاقتراع الثاني صوت الناخبون لمرشحين أفراد لانتخاب الأعضاء لعدد من المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية (المحافظة).

حلقة المنتدى الخاصة بطولكرم: التقرير التلخيصي، ١٠ حزيران ٢٠٠٨

مقدمة

فرض هذان العاملان على السلطة الوطنية الفلسطينية إطلاق الحملات الأمنية التي تستطيع من خلالها توفير الأمن لجميع المواطنين.

كما شدّد اللواء دويكات على أن فرض القانون والنظام في الأراضي الفلسطينية لم يأت استجابة لضغوط خارجية، ولكنه كان استجابةً لحاجة فلسطينية خالصة:

هل الإجراءات الأمنية الجديدة مفروضة من الخارج؟ لا! فليس من مصلحة إسرائيل أن ينعم الفلسطينيون بالاستقرار؛ بل تعتبر حالة الفوضى التي نراها على صعيد أمننا الداخلي أشد خطورة علينا من الاحتلال نفسه.

ومن جانبه، قدم اللواء جبريل الرجوب، مستشار الأمن القومي السابق لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تقييماً إيجابياً حول الحملات الأمنية الجارية في الضفة الغربية:

إن نشر قوى الأمن الفلسطينية في طولكرم وجنين ونابلس مهم لفرض وحدة القرار ووحدة السلاح ووحدة الكلمة. وهذا يشير إلى تطور إيجابي في جانب كبير منه. وتمثل العمليات الأمنية مناسبة لتحديد المسؤوليات والمهام وتوزيعها على القوات الأمنية الفلسطينية، بالإضافة إلى بناء الحدود الفاصلة بين كل منها.

كما عرّج اللواء الرجوب على تقييم الدلالات الاستراتيجية التي تنطوي عليها الحملات الأمنية التي تطلقها السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية. ومن وجهة نظره، يرى اللواء الرجوب أن بسط سلطان القانون وإنفاذ النظام على أساس مستدام في الأراضي الفلسطينية كان يتطلب ربط الإنجازات العملية التي تحقّقها هذه الحملات بالوظيفة الاستراتيجية التي يضطلع بها الأمن الفلسطيني. ولذلك، يشكل التوصل إلى إجماع سياسي ومجتمعي حول معنى الأمن أولوية لا غنى عنها بالنسبة للفلسطينيين:

يتعين علينا تغيير مفهوم الأمن من منحاه السلبي وتحويله إلى عنصر يقدر على ترسيخ الوحدة الوطنية والاستقلال والتعددية والحرية. ويجب كذلك العثور على الحلول الناجمة من هذا المنطلق. كما يتوجب علينا إجراء حوار شامل كي نتمكن من إنشاء آليات أمنية مستدامة. ونحن بحاجة كذلك إلى إطلاق حوار جدي يهدف إلى تحديد الأهداف التي ترمي لها مؤسساتنا الأمنية. من يجب أن يشارك في هذا الحوار؟ ممثلو المؤسسات السياسية والأمنية على جميع مستوياتها. ويجب أن يتمثل الهدف في تشكيل استراتيجية أمنية تحدها السلطات المعنية وتتبع لها.

وفضلاً عما تقدم، دعا اللواء الرجوب إلى إجراء إصلاح شامل لكافة مؤسسات القطاع الأمني في فلسطين. ويرى الرجوب أنه يتحتم إعادة بناء القوات الأمنية ومؤسسات الإدارة المدنية التابعة لها من الداخل. وحثّ اللواء الرجوب السلطة الوطنية

في يوم ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية الحلقة الرابعة من منتدى 'توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني' في مدينة طولكرم. وقد عُقدت الحلقات السابقة الثلاث من هذا المنتدى في كل من رام الله ونابلس وجنين على مدى الشهر القليلة الماضية. ويهدف هذا المنتدى إلى إطلاق حوار فلسطيني شامل حول حكم القطاع الأمني وإصلاحه، كما يهدف إلى ترسيخ استدامة عملية الإصلاح التي تراعي الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. كما ستعقد حلقات أخرى من هذا المنتدى في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى الشهر القادمة.

منذ عدة شهور، شرعت القوات الأمنية الفلسطينية في إعادة نشر أفرادها في مدينة طولكرم بهدف بسط سلطان القانون وفرض النظام في المدينة. وفي هذا الإطار، جمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف الفلسطينية المعنية لمناقشة مجريات هذه الحملة الأمنية وعلاقتها بالمسائل التي تحمل دلالة استراتيجية أشمل على صعيد إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وقد حضر هذه الحلقة ما يربو على ٢٠٠ ممثل عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والفصائل السياسية، والسلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسوية ووسائل الإعلام. وقد عكس هذا المستوى الكبير من المشاركة في حلقة هذا المنتدى رغبة الفلسطينيين في مناقشة عملية إصلاح قطاعهم الأمني بصورة شاملة.

تحديد الاتجاه الاستراتيجي لإصلاح القطاع الأمني - وجهة نظر أجهزة الأمن الفلسطينية

عرض اللواء طلال دويكات، ممثل جهاز الاستخبارات العسكرية ومحافظ طولكرم، في كلمته تقييماً للوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية وفي محافظة طولكرم. ومن وجهة نظره، لم يُتَح استمرار غياب الاستقرار للمواطنين الفلسطينيين من العيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مُرضية. وبحسب رأي اللواء دويكات، فقد أفضى استمرار انعدام الأمن في الضفة الغربية بالسلطة الوطنية الفلسطينية بالوصول إلى وضع صعب:

لا تزال السلطة الوطنية الفلسطينية في صراع مع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، التي تقوم على الاعتقالات التعسفية واحتجاز المواطنين واغتيال الذين تستهدفهم من بينهم. وفي ذات الوقت، تمثل الانقسامات الداخلية في الأراضي الفلسطينية وما نجم عنها من فوضى في الساحة الأمنية عقبات رئيسية تحول دون استتباب الاستقرار. وقد

٢٠٠٥، بدأ هذا الوضع بالتغير مع إصدار التشريعات الجديدة التي تحكم القطاع الأمني. ومن الأمثلة على هذه التشريعات قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥، وقانون المخابرات العامة لسنة ٢٠٠٥، والقرار بقانون بشأن الأمن الوقائي لسنة ٢٠٠٧.

تحديد الاتجاه الاستراتيجي لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني - وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني

في معرض حديثه، قدم د. رائد نعيرات، الأستاذ المشارك في دائرة العلوم السياسية في جامعة النجاح بنابلس ورئيس المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات والأبحاث، وجهة نظر انتقد فيها العملية الجارية لإصلاح القطاع الأمني في فلسطين، وقال أن الأجهزة الأمنية لا تزال تعاني من صورة سيئة لا تنفك ترتبط بها في نظر المواطن الفلسطيني:

يجب تسليط الضوء على سلوك أفراد القوات الأمنية الفلسطينية وأدائهم. صحيح أننا لاحظنا بعض التطورات الإيجابية، ولكن لا تزال هناك العديد من التساؤلات التي تنتظر الإجابة عنها. فلا يزال المواطنون يربطون تصرفات أفراد القوى الأمنية بالفظاعات التي ترتكب في شوارعنا. لذا، يتعين توجيه سلوك أفراد قوات الأمن بطريقة سلسة وإدارته بصورة تُظهر الاحترام للمواطنين؛ فالقوات الأمنية موجودة في أساسها لخدمة الشعب. ولا يمكن الوصول إلى الشرعية والاحترام إلا بهذه الطريقة. وإن لم يتأت ذلك، فلا محالة أننا سنعود إلى المربع الأول - المتمثل في الفلتان الأمني.

وأشار د. نعيرات كذلك إلى أن الصورة السيئة التي تسم القوات الأمنية الفلسطينية لا تفتأ تتبع من قمع الخصوم السياسيين للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. كما يرى د. نعيرات أن إعداد تعريف جامع للأمن الفلسطيني يشكل مسألة لا غنى عنها لتعزيز شرعية هذه القوات:

يمثل الأمن في هذه الأيام نتاجاً لسياسة محددة. ولذلك، علينا تشكيل عقيدة أمنية جديدة للنظام السياسي بكامله. ويجب أن تقوم النشاطات التي تؤديها الأجهزة الأمنية على أساس هذه العقيدة. كما يجب أن تقدم هذه الأجهزة خدماتها للجميع وليس على أساس الفصائلية السياسية.

وأضاف د. نعيرات بأن الجهود الحالية التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لتدريب أفراد قواتها الأمنية في الضفة الغربية وتجهيزهم أفضت إلى انتشار مفاهيم خاطئة في نظر المواطنين الفلسطينيين:

فإذا ما تابع الواحد منا العمل الجاري على بناء القوات الأمنية، فسوف يتبادر إلى ذهنه أننا نعدّ العدة لإنشاء جيش. فهل نحن نبني جيشاً أم قوة شرطة؟ وهل علينا أن نبني جيشاً وطنياً نفترض منه أن يضمن الدفاع عن

الفلسطينية على إعادة هيكلة قطاعها الأمني على هدي من سياسة أمنية قومية واستراتيجية جديدة للإصلاح. كما تُشكل إعادة تفعيل مجلس الأمن القومي خطوة ضرورية في هذا الاتجاه:

من المطلوب تشكيل مجلس جديد للأمن القومي. ويجب أن يتألف هذا المجلس من ثلاث دوائر: دائرة للأمن الداخلي، ودائرة للأمن الخارجي، ودائرة للأمن العسكري. كما يتعين أن يتولى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئاسة هذا المجلس. كما إن الفلسطينيين بحاجة إلى هيئة مركزية تتولى الرقابة والتفتيش على قوى الأمن وتعمل على إعداد إطار تنظيمي لعملها.

وشدد اللواء الرجوب على أنه يتعين أن تشمل عملية إعادة تنظيم مؤسسات القطاع الأمني الفلسطيني على بناء هيئات قوية ومستقلة للرقابة:

إن الرقابة هي الوصفة السحرية التي تمكنا من فرض المتابعة والسلوك الأمثل للقوات الأمنية. ويجب أن يتضمن النظام الشامل للرقابة آليات لتفعيل الرقابة الداخلية في هذه القوات وفي السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي والسلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني. كما يتعين أن ينبع هذا النظام من عملية حقيقية للتقييم الذاتي.

وزيادةً على ذلك، ركز اللواء جبريل الرجوب على ضرورة تجنب تسييس قوى الأمن الفلسطينية وتحريرها من تأثير المصالح الخارجية أو النزعات الشخصية:

علينا أن ننأى بقواتنا الأمنية عن عمليات الاستقطاب الجارية. إن ما نتطلع إليه في المستقبل هو مؤسسات أمن تتألف بكاملها من عناصر فلسطينية معززة بخبراتها وتجاربها المحلية. كما ينبغي علينا أن نعيد النظر في العلاقات الخارجية التي تتمتع بها قواتنا الأمنية. ومما لا شك فيه أن أهدافنا الأمنية مرتبطة بالاحتلال؛ ومع ذلك يجب تحديد خط فاصل بين قواتنا وبين المصالح الأمريكية والإسرائيلية. كما يجب إقامة قناة وحيدة للتنسيق، ولا يجوز أن يترك أي مجال للمصالح الشخصية أو التهاون معها.

ومن جانبه، عرض الرائد رائد طه، كبير المستشارين القانونيين لجهاز الأمن الوقائي، تقييماً لحالة الإطار القانوني الذي يحكم القوات الأمنية. ويرى الرائد طه أنه يجب إحراز تقدم ملموس نحو إنشاء قاعدة قانونية سليمة خاصة بقوى الأمن الفلسطينية. ويعتبر إعداد هذا الإطار القانوني أساسياً لتمكين السلطات المدنية من ممارسة الرقابة الفعالة على قوات الأمن.

لم تكن نمك في الماضي أية قوانين تنظم قواتنا الأمنية. فعلى سبيل المثال، تُشكل جهاز الأمن الوقائي في بداية أمره من شباب فلسطينيين أمضوا فترات طويلة في السجون الإسرائيلية. وحيث أنه لم تكن هناك أية قوانين تنظم هذا الجانب، كانت العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية تتسم بالتدخل فيما يتعلق بالصلاحيات والسلطات. ومنذ عام

وأضاف د. جرار بأنه يجب التطرق إلى خمسة عناصر رئيسية لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني ودراساتها:

أولاً، يجب تدريب أفراد قوى الأمن الفلسطيني وفقاً لمفهوم أمني تتفق عليه جميع مؤسسات القطاع الأمني. ثانياً، يجب سنّ القوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات. ثالثاً، يجب تعزيز نظام المساءلة الذي يكفل التعامل مع خروقات القانون التي يُقدم عليها عناصر الأجهزة الأمنية. رابعاً، يجب أن يتسم النظام القضائي بالقوة والنزاهة الكافيتين اللتان تمكنانه من الاضطلاع بوظيفته الرقابية. وأخيراً، يجب أن ترتقي القوات الأمنية في عملها إلى مستوى متقدم من التأهيل كي تتمكن من أداء المهام المنوطة بها.

واتفق د. جرار في مداخلته مع المتحدثين الآخرين بأن تجنب تسييس قوى الأمن وإعداد سياسة للأمن القومي تشكل شروط مسبقاً لإصلاح القطاع الأمني بصورة مستدامة:

علينا أن نتوافق على مفهوم شامل للأمن يضمن حماية المواطنين وأمنهم من الاحتلال. كما يجب علينا أن نحرص على حيطة القوات الأمنية، ويتحتم علينا كذلك أن نحقق الوحدة الوطنية كي نصل إلى هذه الأهداف.

النقاش

تناول المشاركون في النقاش الذي أعقب الكلمات التي أُلقيت في هذه الحلقة من المنتدى حول 'توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين' الحالة التي انتهى إليها إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. ولم يتردد المشاركون من التساؤل حول قدرة السلطات الفلسطينية على ضمان الأمن للمواطنين الفلسطينيين. وقد رأى العديد من الحاضرين أنه لا يمكن تحقيق الأمن في ظل غياب الدولة المنشودة. فوفقاً لأحد المشاركين:

هل يمكن فهم الأمن في ظل الاحتلال؟ الإجابة هي لا! فدون تحقق السيادة، لا يمكننا تحقيق الأمن. لقد تعرضت مفاصل قوات الأمن الفلسطيني للتدمير، ولم تعد المنشآت الأمنية المتوفرة حالياً مناسبة حتى للآدميين، ناهيك عن الحيوانات.

واتفق الحاضرون كذلك على ضرورة إعداد سياسة للأمن القومي تؤيدها جميع الفصائل السياسية والمجتمع بكافة شرائحه. وفي هذا الصدد، قال أحد المشاركين:

على أجهزتنا الأمنية أن تعمل ضمن إطار أجندة وطنية تستند إلى الاحترام المتبادل؛ فتوفير الأمن يشكل مهمة جماعية.

كما توافق المشاركون على ضرورة اضطلاع المجتمع المدني بدور أكبر في حكم القطاع الأمني. ودعا العديد من الحاضرين مؤسسات المجتمع المدني إلى المشاركة المباشرة في زيادة وعي المواطنين بالمسائل الأمنية، إلى جانب تعزيز الحوار الفلسطيني حول الأمن. وفي هذا السياق، شدد المشاركون والمشاركات على أهمية دور المرأة في إصلاح القطاع الأمني. ووفقاً لإحدى المشاركات:

بلدنا، أو هل نريد قوات شرطة وأمن يتعين عليها ضمان أمننا الداخلي؟

ومن وجهة نظر د. نعيرات، يحتاج الفلسطينيون إلى أجهزة فعالة تختص بإنفاذ القانون وفرض النظام، وليس قوات مسلحة:

مما لا شك فيه أننا لسنا بحاجة إلى جيش. إننا بحاجة إلى قوات أمنية تكفل المحافظة على أمننا الداخلي. ولهذا الأمر بُعد من الناحية المالية كذلك. فهل نحن في واقع الأمر بحاجة إلى كل هذه الأموال للإنفاق على القطاع الأمني؟ إننا في الحقيقة نواصل الاستثمار في هذا القطاع أكثر من أي قطاع آخر على الإطلاق.

وفي مداخلته، قدم السيد زياد أبو عين، أحد قادة حركة فتح، تحليلاً للسياق السياسي الذي يجري فيه إصلاح القطاع الأمني في فلسطين؛ حيث قال أن السياسات التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ساهمت في جانب كبير منها في خلق التوتر السياسي في الأراضي الفلسطينية وفي تقويض شرعية قوى الأمن الفلسطينية:

لقد تسببت الحملات العسكرية الإسرائيلية في وصول قواتنا الأمنية في وضع لا تحسد عليه. فبينما تحاول أجهزتنا الأمنية حماية مشروعنا الوطني، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية مهاجمة تلك الأجهزة وتقويض شرعيتها. وهذا عامل ساهم مساهمة جلية في عمليات الاستقطاب السياسي التي نشهدها اليوم.

كما أشار السيد أبو عين إلى أنه دون التوصل إلى وفاق داخلي وتحاشي تسييس القوات الأمنية، فلن يكتب النجاح لعملية إصلاح قوى الأمن الفلسطينية:

لقد ترك الانقسام القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة آثاراً جسيمة على جذور نظامنا الاجتماعي. فقد شهدنا تبادل الاتهامات بالخيانة وانعدام الولاء، ناهيك عن أعمال سفك الدماء. لذا، يتعين على مجتمعنا أن يتخطى هذه المشكلة التي تبلغ من الصعوبة مكاناً لا يستهان به. ومع ذلك، ينبغي علينا أن نعمل على حلها. ويتحتم أن يشكل حجب النفوذ السياسي والتأثيرات الخارجية عن قوات الأمن بصورة تامة جزءاً أصيلاً من هذا الحل.

وبدوره، شدد د. علام جرار، ممثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، على أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية. وفي معرض تأكيده على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي السبب الرئيسي الذي يقف وراء انعدام الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، قال د. جرار:

يجب أن يشتمل تعريف الأمن الفلسطيني على الأمن الاقتصادي والاجتماعي. ويقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية أن تضمن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين. كما يجب أن تحتل محاربة الفقر والبطالة رأس سلم أولويات عمل السلطة الفلسطينية.

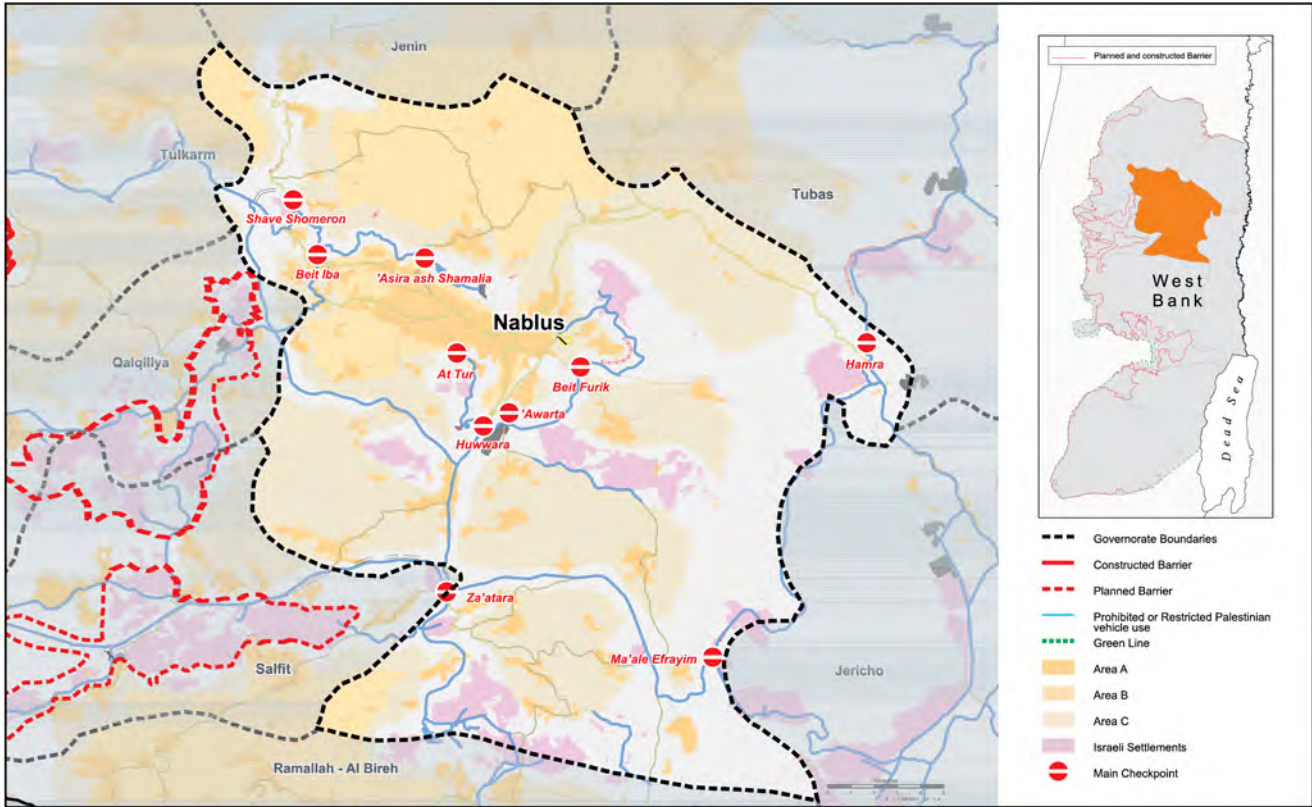
تتولى النساء دوراً لا يستهان به في حماية أطفالهن من الاعتداءات الخارجية وترسيخ الأمن في المجتمع. كما تضطلع النساء بالمسؤولية عن تعليم أولادهن والتأثير على وجهات نظرهم بشأن الأمن. ولذلك، لا تنفك المرأة تقع في صميم أية استراتيجية أمنية.

وشدد مشاركون آخرون على ضرورة قيام الأجهزة الأمنية بإقامة قنوات أفضل للتواصل مع المواطنين، كما دعوا إلى تعزيز الشفافية في هذا الجانب:

يجب أن يستند الحكم السليم للقطاع الأمني إلى إجراءات شفافة. ويجب على المسؤولين عن القطاع الأمني أن يعرضوا خططهم واستراتيجياتهم بصورة واضحة والإصغاء للشكاوى والتظلمات التي يرفعها المواطنون لهم.

محافظة نابلس

محافظة نابلس



تعداد السكان:	٣٢١,١٩٣ نسمة
المساحة:	٦٠٥ كلم مربع
المحافظ:	د. جمال محيسن
أعضاء المجلس التشريعي**:	الدوائر (٦) أحمد أحمد (التغيير والإصلاح)* حامد قدير (التغيير والإصلاح)* محمود العالول (فتح) رياض عامية (التغيير والإصلاح)* حسني محمد أحمد ياسين (التغيير والإصلاح)* داوود أبو سير (التغيير والإصلاح)*
القوائم الحزبية (٦)	أحمد علي الحاج علي (التغيير والإصلاح)* حامد سليمان البيتاوي (التغيير والإصلاح)* ياسر دوود منصور (التغيير والإصلاح)* ناصر جميل جمعة (فتح) نجاهة عمر صديق أبو بكر (فتح) منى سالم منصور (التغيير والإصلاح)
اللاجئون:	مخيما اللاجئين عسكر الجديد وعسكر القديم (١٥,٥٩١ لاجئ)، مخيم بلاطة للاجئين (٢٢,٨٥٥ لاجئ)، مخيم عين بيت الماء (٥,٠٣٦ لاجئ)
المستوطنات:	حوماش، شافي شمرون، يتسهار، براخا، إلون موري، الحمرا، نيزوروا، غتيت، شيلو، عيلي، رجليم، معالي إيفرايم، إيتامار، وحر براخا (إجمالي عدد المستوطنين: ٦,٦٩٦ مستوطن)
الحواجز:	عيناف، شافي شمرون، بيت إيبا، حوارة، عورتا، عصيرة الشمالية، الطور، بيت فوريك، معاليه إيفرايم، تفواح
حواجز الخط الأخضر:	يتسهار، البادان، جت

* مسجون لدى إسرائيل أثناء انعقاد ندوات المنتدى

* قوائم الأحزاب والدوائر: خلال الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٦، قام المواطنون الفلسطينيون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على أساس نظام مختلط للاقتراع. في الاقتراع الأول اختار الناخبون من بين المرشحين على القوائم الحزبية على المستوى الوطني. وفي الاقتراع الثاني صوت الناخبون لمرشحين أفراد لانتخاب الأعضاء لعدد من المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية (المحافظة).

حلقة المنتدى الخاصة بنابلس: التقرير التلخيصي، ١٦ نيسان ٢٠٠٨

ارتباطاً وثيقاً بمشروعنا الوطني الذي نسعى من خلاله نحو استقلال شعبنا.

كما أشار د. محيسن إلى أن انعدام الأمن في الأراضي الفلسطينية تسبب في إلحاق الأذى النفسي والاجتماعي بالمواطنين الفلسطينيين. وفي رأيه أن غياب الأمن يعرض حياة المواطنين ويعوق عجلة النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يدفع غياب الاستقرار بالمواطنين الفلسطينيين نحو الهجرة من وطنهم. وكما قال د. محيسن، تقف عدة أسباب وراء انعدام الأمن وغيابه:

فما هي الأسباب التي تغيب الأمن هنا؟ الاعتداءات التي لا ينفك الاحتلال الإسرائيلي يرتكبها ضد المواطنين الفلسطينيين، واستعمار أرضهم، وبناء جدار الفصل، والحواجز العسكرية التي تحول دون حرية المواطنين في الحركة ونقل البضائع - كلها عوامل تعوق جهودنا في بسط الأمن وتعزيز الاستقرار.

وأضاف د. محيسن بأن الفلسطينيين فقدوا الثقة في الاتفاقيات التي وُقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ حيث أشار إلى أن الممارسات الإسرائيلية عملت على تقويض الجهود التي يبذلها الفلسطينيون في فرض الأمن في نابلس:

إن الفوضى الأمنية التي تسود نابلس عارمة؛ فإسرائيل لا تفتأ تجتاح المدينة وتعتقل المواطنين فيها. وما الأخبار التي نسمعها حول إزالة الحواجز العسكرية سوى مادة إخبارية تسعى إلى إظهار النية الحسنة لدى الإسرائيليين وما يزعمونه من تنفيذ التنازلات المطلوبة منهم.

ومع ذلك، د. محيسن يرى بأن السلطات الفلسطينية حققت نتائج إيجابية في نابلس على الرغم من السياق الصعب الذي تعمل فيه:

لقد حققنا الكثير من التقدم على صعيد تعزيز العلاقات بين القوات الأمنية والمواطنين هنا؛ وهذه النتيجة تؤيدها استطلاعات الرأي. ولكننا بالطبع ارتكبنا بعض الأخطاء.

ويعتقد د. محيسن أنه يتعين العمل على تحسين العلاقات بين القوات الأمنية والمواطنين. كما أقر بأن التحديات التي يواجهها حكم القطاع الأمني الفلسطيني وإصلاحه عظيمة. ولا يمكن إحراز التقدم في هذا المضمار إلا على أساس من التعاون بين جميع الأطراف المعنية. فضلاً عن ذلك، دعا د. محيسن إلى إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني على نحو شامل وبصورة تضمن اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بدورها فيه:

مقدمة

في يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عقد مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديموقراطية الحلقة الثانية من منتدى 'توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني' في مدينة نابلس. ويهدف هذا المنتدى الذي افتتحت أولى حلقاته خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى إطلاق حوار فلسطيني شامل حول إصلاح القطاع الأمني وترسيخ استدامة عملية الإصلاح التي تراعي الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. ويجمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف المعنية بحكم القطاع الأمني وإصلاحه. كما ستُعقد حلقات أخرى من هذا المنتدى في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى الشهور القادمة.

في أواخر عام ٢٠٠٧، شرعت السلطات الفلسطينية في تنفيذ خطة أمنية جديدة في مدينة نابلس بهدف بسط سلطان القانون وفرض النظام فيها. وتشتمل هذه الخطة على إعادة نشر الوحدات الأمنية التي تخرج أفرادها من دورات تدريبية حديثة، بالإضافة إلى إطلاق حملة لمكافحة الجريمة في المدينة. وفي سياق هذه الحملة الأمنية، جمعت هذه الحلقة ما يزيد عن ٢٠٠ ممثل عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والسلطات المحلية، والفصائل السياسية، والجماعات المسلحة، والأكاديميين، ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد عكس هذا المستوى الكبير من المشاركة في حلقة هذا المنتدى رغبة الفلسطينيين في مناقشة عملية إصلاح قطاعهم الأمني بصورة شاملة.

تعزيز الأمن في نابلس - الإمكانيات والتحديات

استعرض الدكتور جمال محيسن، محافظ نابلس، في كلمته تقييماً للجهود الحالية التي تبذلها السلطات الفلسطينية لفرض الأمن والنظام في مدينة نابلس. وقال د. محيسن أن الفلسطينيين يملكون رؤية شاملة للأمن:

فبادئ ذي بدء، يعني الأمن حماية المواطنين الفلسطينيين وصون أرواحهم. وثانياً، يمثل الأمن شرطاً مسبقاً للاستقرار السياسي والاقتصادي. وثالثاً، يشكل الأمن القاعدة الضرورية لبناء بيئة يتمكن المواطنون من العيش في ظلها. وفي المقام الرابع، لا يزال الأمن مرتبطاً

لا شيء غير الإجماع حول أهمية الأمن وحول السبل الكفيلة بتحقيقه يساعدنا على الوقوف في وجه قوة الاحتلال.

وبدوره، استعرض العقيد عبد الله كميل، القائد السابق لجهاز المخابرات العامة في نابلس، تقييماً للوضع في نابلس في سياق عملية إصلاح القطاع الأمني؛ حيث يرى بأن المواطنين الفلسطينيين يعلمون علم اليقين الهدف الذي تتمحور حوله عملية إصلاح القطاع الأمني:

نحن نعلم ما المطلوب عندما نتحدث عن الأمن؛ فقد مرّ الشعب الفلسطيني بأوضاع وظروف شتى - من الثورة حتى الانتفاضة. كما عشنا في ظل ظروف أمنية قاهرة، ونحن ندرك ما نحتاجه.

وأشار العقيد كميل بأن محافظة نابلس تأثرت أكثر من غيرها من محافظات الوطن بتدهور الأوضاع الأمنية:

لقد مررنا بأوقات عسيرة هنا؛ فقد اعتدى الوجود القوي الوهن القوات الأمنية مع اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حيث شهدنا بأم أعيننا ولادة الفوضى الأمنية في نابلس، وشاهدنا المجرمين يستولون على المدينة ويرتكبون الأفعال التي جلبت الضرر على الصالح العام وعلى الصحفيين والمواطنين، كما كان هؤلاء المجرمون يقترفون الجرائم وأعمال الاغتصاب والقتل.

كما يرى العقيد كميل بأنه يمكن فرض الأمن وتعزيزه في ظل غياب الدولة الفلسطينية؛ فوجود الدولة لا يشكل شرطاً مسبقاً لازماً لفرض الأمن. وفي هذا الصدد، أشار كميل إلى أداء قوى الأمن الفلسطينية قبل اندلاع الانتفاضة الثانية كمثل على إمكانية توفير الأمن في ظل غياب الدولة.

وقال العقيد كميل أن الوضع الحالي الذي وصلت إليه عملية إصلاح القطاع الأمني في فلسطين مرهون بتحقيق ثلاثة عناصر. ففي المقام الأول، يعتقد العقيد كميل بأنه يجب على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد الفلسطينيين على خلق بيئة تمكنهم من إصلاح قطاعهم الأمني. وثانياً، شدد كميل على أهمية التعاون الإقليمي في هذا الجانب:

علينا أن نعي أننا لا نعيش على جزيرة منعزلة؛ فنحن بحاجة إلى تعاون الدول المجاورة كي نتمكن من خلق بيئة آمنة. كما يعتمد أمننا على علاقاتنا مع إسرائيل؛ فالتعاون معها ضروري وهو لمصلحة الشعب الفلسطيني.

وثالثاً، طالب العقيد كميل بإجراء إصلاح شامل على الصعيد الداخلي؛ حيث يتعين إعادة هيكلة القوات الأمنية بصورة شاملة كي تتمكن من مواجهة التحديات الأمنية في المستقبل:

إن المطلوب الآن من قوى الأمن الفلسطينية إعادة تنظيم نفسها بصورة كاملة، والمهنية والنجاعة والمثالية عناصر ضرورية في هذا المجال. وحتى هذه اللحظة، لا تزال المنازعات الشخصية تعوق جهود الإصلاح التي أطلقت خلال عام ٢٠٠٥. وقد نتجت الصراعات بين الفصائل، والتي تمخضت عن استيلاء حماس على مقاليد السلطة

يجب أن تتعاون كافة الأطراف المعنية إذا ما أردنا أن نقيم قطاعاً أمنياً يتمتع بالاستدامة والاستمرارية. كما يجب على الدولة أن تعد سياسة واضحة لتوفير الخدمات الأمنية. وفي سبيل ذلك، نحن بحاجة إلى إمكانيات فنية، إلى جانب تدريب أفراد الأجهزة الأمنية. كما يتحتم أن تشارك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية. وفي هذا المجال، لا يجوز لتلك المنظمات والمؤسسات أن تعمل على تحقيق أهدافها الفردية. لقد أجرينا الكثير من أعمال التقييم الذاتي لمؤسستنا الأمنية، ونحن ندرك أن المجتمع المدني يتطلع إلينا لإصلاح أجهزتنا.

وجهة نظر القوات الأمنية الفلسطينية

استعرض العقيد أكرم الرجوب، قائد جهاز الأمن الوقائي في نابلس، في مداخلة تحليلية للتحديات الرئيسية التي تواجه إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. ويرى العقيد الرجوب بأن عمليات الإصلاح تستدعي إجراء تقييم يتسم بقدر أكبر من الشمولية للوضع الأمني الراهن ولجهود الإصلاح السابقة. ومن الضروري كذلك إجراء تغيير راديكالي في الثقافة الأمنية الفلسطينية:

هناك حاجة لثورة حقيقية في مجريات إصلاح مؤسساتنا الأمنية. إننا بحاجة إلى بناء مؤسسات أقوى تقوم على أسس قانونية راسخة. ونحن بحاجة كذلك إلى نظام مؤسسات، وليس نظام أفراد توجهه المصالح الشخصية.

وأفاد العقيد الرجوب بأن تثقيف جمهور المواطنين ورفع مستوى وعيه من العناصر الهامة اللازمة لإصلاح القطاع الأمني على نحو شامل. وفي رأيه، يتعين على المواطنين وقوات الأمن - كل في موقعه - الاضطلاع بدوره في هذا الجانب:

إن وضعنا الحالي يعمّه الخوف والفوضى والجريمة. لذا، يتعين إحداث تحول في الثقافة المستشرية والمتأصلة في أوساط المواطنين الفلسطينيين حول المنازعات القائمة؛ فلن تحظى الأجهزة الأمنية بالاحترام وأفرادها يتعرضون للانتقادات والاعتداءات المادية دونما سبب يذكر. ولذلك، يتعين علينا أن نوحّد أهدافنا وأن نعمل بيدا بيد على حل هذه المعضلة. صحيح أن للشعب الفلسطيني الحق في الثورة، ولكن هذا الحق ليس حقاً فردياً، بل هو حق جماعي و وطني.

كما دعا العقيد الرجوب السلطات الفلسطينية إلى بذل المزيد من الجهود في عمليات الإصلاح، وقال أن قوى الأمن الفلسطينية بحاجة إلى إعادة تنظيم شاملة كي تتمكن من تحقيق المهام المنوطة بها. ومن جانب آخر، صرح الرجوب بأنه يتعين على الأجهزة الأمنية أن تتصرف بقدر أكبر من المسؤولية وبإحساس قوي بالمهام التي يؤديها؛ فلا تستطيع سوى القوات الأمنية التي تتمتع بالمهنية والتي تعمل بوازع من ذاتها أن توفر الأمن للمواطنين. وأقر العقيد الرجوب كذلك بأن تحسين العلاقات بين المواطنين وقوى الأمن يشكل شرطاً مسبقاً لا يمكن الاستغناء عنه لإصلاح القطاع الأمني. وهو يرى أيضاً بأن شرعية الأجهزة الأمنية محورية في هذا المقام:

إن الوضع الذي نمر به يتطلب من المجتمع المدني الاضطلاع بدور أكبر في هذا الشأن. وعلى الرغم من أن قانوننا الأساسي يمثل إطاراً جيداً لحقوق الإنسان والحريات الفردية، فهو بحاجة إلى أكثر من ذلك؛ فنظامنا القانوني ومؤسساتنا الرقابية ضعيفة ولا تستطيع أن تتخطى التحديات التي نواجهها.

النقاش

تناول المشاركون في النقاش الذي أعقب الكلمات التي أُلقيت في هذه الحلقة من المنتدى حول توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين الوضع الأمني الراهن في نابلس، إلى جانب الاتجاه الاستراتيجي العام الذي تسير فيه عملية إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وقد جرى النقاش في جو منفتح وصريح أثار فيه العديد من المشاركين أسئلة محورية.

وقد أبدى المشاركون وجهات نظر متباينة حول الوضع الأمني في نابلس؛ حيث عبر بعضهم عن شكره لقوى الأمن على عملها الذي تؤديه في ظل ظروف صعبة بحسب ما يرونه. وفي المقابل، وجّه مشاركون آخرون انتقاداتهم لأجهزة الأمن وقالوا بأن العلاقة مع القوات الأمنية في المدينة تتسم بالتوتر وتعترتها المشاكل. كما اتهم بعض المشاركون قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة واعتقال المواطنين دون وجه قانوني. وفي معرض إشارته إلى هجوم تعرض له محافظ نابلس في أسبوع سابق، تساءل أحد المتحدثين:

ما هو الهدف الذي تسعى قوى الأمن إلى تحقيقه عندما يأتون ويطلقون النار باتجاه المواطنين؟ وما نوع ردة الفعل التي يتوقعونها من المواطنين بعد ذلك؟

وفضلاً عن ذلك، أبدى بعض المشاركين في حلقة المنتدى تدمرهم من عدم توفر المعلومات عن مصير أقربائهم المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومن عدم خضوع أفراد تلك الأجهزة للمساءلة. وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين:

يجب إخضاع أفراد الأجهزة الأمنية الذين يرتكبون الجرائم ويعتدون على المواطنين للمساءلة. فقد تعرض أحد أفراد عائلتي للاعتداء دون أي سبب. وعلى الرغم من معرفة الجميع بالأمر، فلم يتلقَ قريبي أي نوع من التعويض عما لحق به.

وخلال النقاش، أشار المتحدثون إلى الوضع الحالي الذي وصلت إليه عملية الإصلاح الأمني في نابلس. وشدد عدد منهم على ضرورة التوصل إلى إجماع وطني حول معنى الأمن باعتباره الأساس الوحيد الذي يمكن أن يستند إليه إصلاح القطاع الأمني. وبحسب تعليق أحد ضباط الأمن السابقين:

إذا ما أردنا أن نجد طريقة لتوفير الأمن للمواطن الفلسطيني، يجب علينا أولاً أن نوضح ماهية هدف القوات الأمنية ووظيفتها في هذه الأيام. فهل توجد لدينا أجهزة أمنية لتحرير أرضنا أو لتطبيق اتفاقيات أو سولو

في قطاع غزة في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥، عن الفشل والقصور الذي واكب عملية إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وخلُص العقيد كميل إلى القول بأن تعزيز رقابة المؤسسات الفلسطينية، من قبيل المجلس التشريعي الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني، ضروري لإصلاح القطاع الأمني على نحو يتسم بالشفافية:

يتعين على منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الرقابة أن تساهم في عملية الإصلاح الشاملة من خلال توفير الأدوات اللازمة التي تمكن قوات الأمن الفلسطينية من تقييم نفسها بنفسها.

وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني

عرض الدكتور خالد دويكات، وهو محاضر في العلوم السياسية في جامعة القدس في أبو ديس، تقييماً لإصلاح القطاع الأمني في فلسطين من منظور أكاديمي؛ حيث استهل مداخلته بالتركيز على أنه لم يجر التغلب بعد على الوضع الناجم عن الفوضى الأمنية التي تعم الأراضي الفلسطينية. ويرى د. دويكات بأن الفوضى التي لا تزال الساحة الأمنية تشهدها تسببت في تقويض أوامر الاستقرار النفسي والاقتصادي والثقافي في أوساط المجتمع الفلسطيني. كما أشار إلى أن الجماعات المسلحة التي تفلت من زمام السيطرة لا تزال قوية في الوقت الذي لا تستطيع فيه القوات الأمنية الرسمية الفوز باحترام المواطنين.

ويعتقد د. دويكات بأن إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية بصورة متكاملة أمر لا مناص منه إن كان لإصلاح القطاع الأمني أن يحالفه النجاح:

يجب إجراء تغيير جوهري في أوساط قوى الأمن الفلسطينية؛ حيث يتحتم عليها أن تتصرف بطريقة أفضل وأن تعامل المواطنين باحترام، كما يجب عليها أن تظهر باحترام المواطنين بدلاً من إثارة الخوف والكرهية في نفوسهم بسبب تصرفاتها.

وشدد د. دويكات كذلك على وجوب تبني أساليب بناءة تكفل مشاركة القوى الأمنية التي لا تنضوي تحت لواء السلطة الفلسطينية:

هناك فوضى عارمة ناتجة عن انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة. وبما أن وجود الجماعات المسلحة حقيقة قائمة، يجب علينا أن نرفع من مستوى وعيها حول الأمن وحول الاحتياجات الأمنية للمواطنين. كما يتعين علينا إشراك هذه الجماعات في العمل لصالح هدفنا العام.

ويرى د. دويكات بوجوب تمكين المجتمع المدني الفلسطيني من تولي دور أكبر في عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الجانب، تضطلع الجامعات والمدارس بدور هام في رفع مستوى الوعي حول الأمن وسيادة القانون:

السياق، وجه أحد المتحدثين انتقاده للاستراتيجية القاصرة التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد تم إطلاق حملة واسعة للتقاعد دون إجراء دراسات حولها أو تخطيط استراتيجي لها. فما هو الهدف من هذه الحملة؟ ومن هم المستهدفون منها؟ لماذا يجب أن يتقاعد هذا الضابط من منصبه بينما يبقى الآخر على رأس عمله؟

ومن ناحية أخرى، اتفق الحضور من جميع الأطراف المشاركة في حلقة المنتدى على وجوب تفعيل آليات الرقابة في القطاع الأمني الفلسطيني. وبحسب ما قاله أحد ممثلي الأجهزة الأمنية:

نحن بحاجة إلى مؤسسات رقابية أقوى بحيث تستطيع قوى الأمن أن تضطلع بدورها بمسؤولية كاملة وبما يضمن أن مهمتنا الوطنية لا تنتهي بالفشل.

وفي رأي العديد من المشاركين، يتعين على المجتمع المدني أن يتولى دوراً أكبر في التعبير عن الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين وفي مراقبة الأجهزة الأمنية؛ حيث صرح أحدهم بوجوب تعزيز العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمن. وقال مشارك آخر:

أريد أن أشدد على أن دور المؤسسات الأكاديمية والمدارس في رفع مستوى الوعي حول المسائل الأمنية يحمل أهمية لا يجب التقليل من شأنها.

كما اعتبر العديد من المشاركين أن تعزيز دور أجهزة الإعلام الفلسطينية ضروري أيضاً؛ حيث اتفق المتحدثون في مداخلاتهم على أنه يتعين على الأجهزة الأمنية أن تلتزم بالشفافية وأن تحظى بالشرعية في نظر المواطنين كي يكتب النجاح لإصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وهنا، صرح أحد المتحدثين من الأجهزة الأمنية بما يلي:

في نظري أن دور الإعلام أساسي. فإذا كنا نبغي إقامة علاقة قوية بين قوى الأمن والمواطنين، يجب تمكين وسائل الإعلام من الاضطلاع بدورها. ويجب أن تكون العلاقة القائمة بين أجهزة الإعلام والقوات الأمنية قائمة على أساس من الاحترام والتكامل.

ومع ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى أنه لا يزال يتعين على قوى الأمن أن تقطع شوطاً كبيراً على هذا الصعيد. فكما قال أحد ممثلي وسائل الإعلام:

تتولى قوى الأمن المسؤولية عن توفير الأمن للمواطنين. ولذلك، تقع على عاتقها مسؤولية ضخمة تجاه المجتمع. وبصفتي صحفياً، لا أجد بداً من التصريح بأن الوصول إلى أجهزة الأمن والحصول على المعلومات التي أريدها صعب للغاية.

وملحقاتها الأمنية أو لحماية حزب سياسي بعينه، وهو حركة فتح؟ هل تضطلع قوات الأمن بمهمة حماية مناطق جغرافية مقسمة أو حماية كافة الأراضي الفلسطينية؟ ويجب علينا كذلك أن نعرف العوامل الذي فقدت بسببها قواتنا الأمنية مصداقيتها وثقة المواطنين فيها.

وأبدى متحدثون آخرون شكوكهم حول الهدف الذي تسعى القوى الأمنية إلى تحقيقه في ضوء فشل اتفاقيات أو سلو والصراع الداخلي القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن جانب آخر، توافق الحاضرون على ضرورة إعادة تنظيم قوى الأمن الفلسطينية على نحو شامل. وفي هذا الصدد، أقر العديد من المشاركين من الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني بأنه لم يجرِ الشروع بعد في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بصورة حاسمة. وصرح أحد المشاركين بأن:

الفوضى التي تشهدها الساحة الأمنية ناجمة عن الفوضى التي تعترى الأجهزة الأمنية نفسها. فالأدوار المتداخلة والنزاعات الشخصية تعوق توفير الأمن للمواطنين. ولا تزال الكثير من الأمور تعتمد على المعارف الشخصية والمحسوبة. إننا بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة لقواتنا الأمنية.

كما صرحت متحدثة من الأجهزة الأمنية بما يلي:

إننا نتعامل مع وضع تسوده الفوضى على أساس يومي. لذلك، نحن بحاجة إلى جهات أمنية تتخذ القرارات التي تضمن قيام كوادرنا بأداء مهامهم على محمل الجد وتكفل عدم تجاوزهم للصلاحيات الممنوحة لهم. كما إن عدداً كبيراً من الأجهزة الأمنية يعمل دونما تنسيق.

وبدوره، أكد السيد غسان الشكعه، الرئيس السابق لبلدية نابلس، على هذه المداخلة الأخيرة:

لا يوجد تنسيق بين القوات الأمنية على الإطلاق، وكل جهاز يتخذ قراراته بمعزل عن غيره. لذلك، يجب تبادل المعلومات وتحديد الأدوار والمهام على أساس واضح. ما يحدث اليوم هو أن قوات الأمن الوطني وجهاز الأمن الوقائي لا يطلعون الشرطة على أي من المعلومات التي يملكونها.

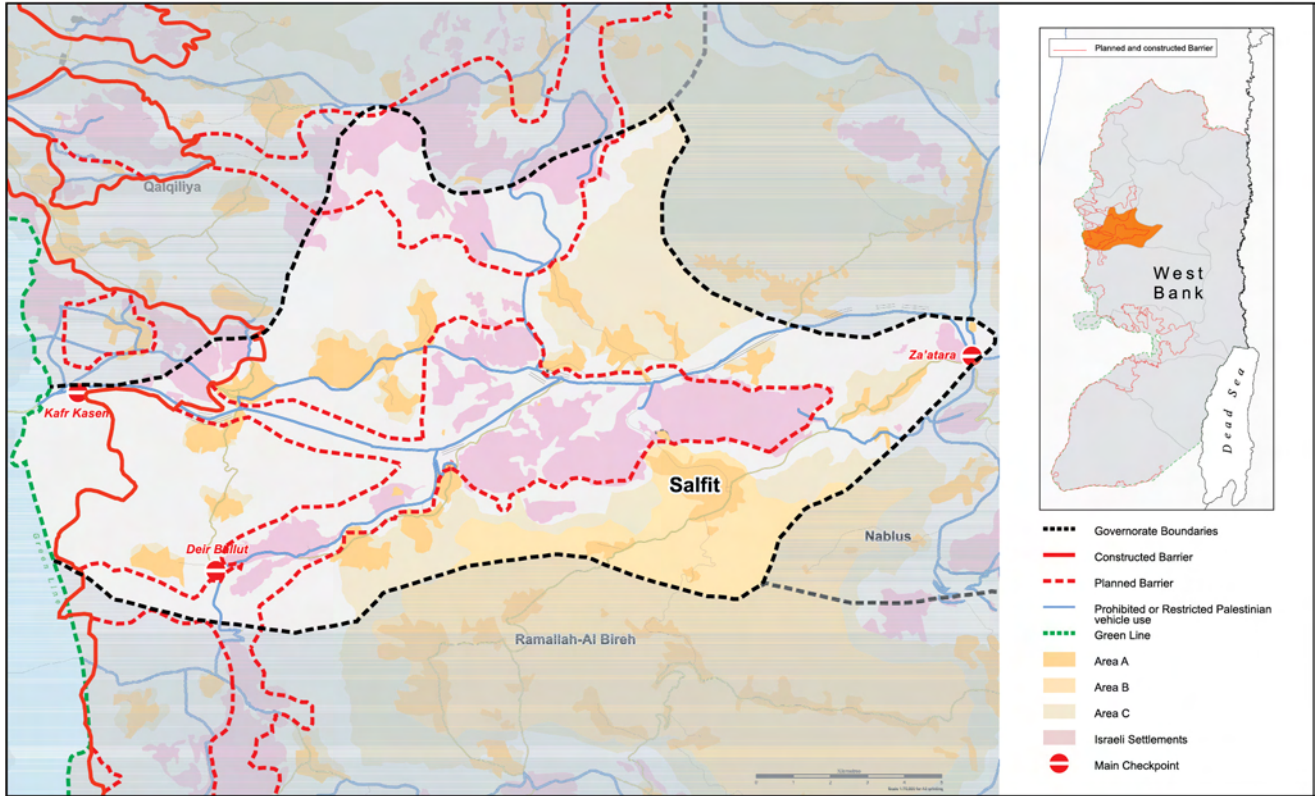
ويعتقد عدد من المشاركين بأن إعداد إطار قانوني قوي للقطاع الأمني يمثل شرطاً ضرورياً لاستدامة الإصلاح وعمل أجهزة الأمن بصورة ناجعة. وبحسب رأي أحد المتحدثين:

لا يمكن إصلاح قوى الأمن دون وجود قاعدة قانونية صلبة. ولن تكتسب الجهود التي تبذل على هذا الصعيد أية مصداقية دون أساس قانوني متين.

وبالإضافة إلى ما تقدم، صرح المشاركون بأنه يتعين على قوى الأمن الفلسطينية أن تؤدي عملها بصورة مهنية من أجل توفير الأمن الذي يحس به المواطنون. ومع ذلك، أثار بعض المتحدثين شكوكهم حول ما إذا كانت عملية إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية التي تجري حالياً تساهم في تحقيق هذا الهدف أم لا. وفي هذا

محافظة سلفيت

محافظة سلفيت



تعداد السكان:	٥٩,٤٦٤ نسمة
المساحة:	٢٠٤ كلم مربع
المحافظ:	العميد منير عبوشي
أعضاء المجلس التشريعي**:	عن الدوائر (١): ناصر عبد الجواد (التغيير والإصلاح)* القوائم الحزبية (١) عمر محمود عبد الرزاق (التغيير والإصلاح)*
المستوطنات:	القانا، عز إيتيفاريم، ماريح شمرون، نوفيم، ياقير، إيمانويل، كفار تفواح، أرييل، كريات ناتافيم، برقان، عالي زاهاف، بيدويل (إجمالي عدد المستوطنين، تقريبا ٤٠,٠٠٠ مستوطن)
الحواجز:	عزون أتما، تبواح، دير بلوط

* مسجون لدى إسرائيل أثناء انعقاد ندوات المنتدى

** قوائم الأحزاب والدوائر: خلال الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٦، قام المواطنون الفلسطينيون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على أساس نظام مختلط للاقتراع. في الاقتراع الأول اختار الناخبون من بين المرشحين على القوائم الحزبية على المستوى الوطني. وفي الاقتراع الثاني صوت الناخبون لمرشحين أفراد لانتخاب الأعضاء لعدد من المقاعد المخصصة لدائرتهم الانتخابية (المحافظة).

حلقة المنتدى الخاصة بسلفيت: التقرير التلخيصي، ١٨ حزيران ٢٠٠٨

مقدمة

في يوم ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية الحلقة الخامسة من منتدى 'توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني' في مدينة سلفيت شمالي الضفة الغربية. ويهدف هذا المنتدى الذي أُطلق في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى تعزيز الحوار الفلسطيني حول حكم القطاع الأمني وترسيخ استدامة عملية الإصلاح التي تراعي الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. ويجمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف الفلسطينية المعنية بحكم القطاع الأمني، من بينها مسؤولي الأجهزة الأمنية والزعماء السياسيين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني. وتُعد حلقات هذا المنتدى في جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعتبر محافظة سلفيت أصغر المحافظات وأحدثها عهداً في الضفة الغربية، حيث أعلنت محافظةً خلال عام ٢٠٠٦. وهي تتوسط في موقعها محافظتي رام الله و نابلس. خلال صيف عام ٢٠٠٧، شرعت السلطات الفلسطينية في تنفيذ خطة أمنية جديدة في محافظة سلفيت. وقد مرّ تنفيذ هذه الخطة بمراحل مختلفة، ولم تزل متواصلة حتى صيف هذا العام. واشتملت هذه الخطة على إعادة تنظيم قوى الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، ونشر أفراد القوات الأمنية الذين خضعوا مؤخراً للدورات التدريبية بالإضافة إلى تنفيذ عدد من العمليات التي تهدف إلى مكافحة الجريمة. وناقش المشاركون في هذه الحلقة من المنتدى الأثر الذي خلفته الخطة الأمنية في السياق العام لعملية الإصلاح التي يشهدها القطاع الأمني في فلسطين. وقد حضر هذه الحلقة ما يزيد عن ٢٠٠ ممثل عن الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والسلطات المحلية، والفصائل السياسية، والجماعات المسلحة، وأعضاء السلك الأكاديمي، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويدل هذا المستوى الكبير من الحضور الذي مثل مختلف الأطراف المهتمة في الإصلاح الأمني في فلسطين في حلقة هذا المنتدى على مدى رغبة الفلسطينيين في مناقشة عملية إصلاح قطاعهم الأمني وحكمه بصورة شاملة.

إعادة بناء إمكانيات القطاع الأمني - وجهة نظر أجهزة الأمن الفلسطينية

استعرض العميد منير العبوشي، محافظ سلفيت، في كلمته التحديات الرئيسية التي تواجه عملية إصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وقد استهل العبوشي مداخلته بالثناء على أداء قوى الأمن الفلسطينية في ظل الظروف الصعبة التي تعمل فيها:

يجب أن تكون قوات الأمن فخورة بنفسها؛ فحتى الأوروبيون والأمريكيون ينتابهم العجب من أفراد القوات الأمنية الفلسطينية الذين قاموا بأداء خدماتهم طوال ثلاث سنوات كاملة دون الحصول على رواتبهم.

ومن جانب آخر، ميز العميد العبوشي بين القيود الخارجية والداخلية التي تعوق الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لإصلاح قطاعهم الأمني. ومن خلال إشارته إلى الوجود الكثيف للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة سلفيت، أوضح العميد العبوشي بأن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الخارجية الرئيسية التي تحول دون تنفيذ عملية الإصلاح:

لا ينبغي لنا أن ننسى أن القوات الأمنية الفلسطينية وبنيتها التحتية تعرضت للتدمير على يد الاحتلال على مدى السنوات الماضية. وفي هذه الأيام، لا تزال القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية تحدّ من قدرة قوى الأمن على السيطرة على المناطق الواقعة ضمن ولايتها. ولتوضيح ذلك: فحتى لو تعاونّا مع الإسرائيليين، فنحن لا نزال نعاني منهم؛ فهم يقومون بوقف الاجتماعات التي نعقدّها معهم في أي وقت يشاؤون، ولا يستطيع أحد منا منعهم من ذلك.

كما أشار العميد العبوشي إلى العوامل الداخلية التي تحول دون إجراء الإصلاحات الأمنية الناجعة؛ حيث أوضح أن تداخل الهيكليات التنظيمية التي تحكم مختلف أنواع قوى الأمن ومهامها التي يلّفها الغموض لم تفتأ تقف عائقاً أمام فرض القانون والنظام في المجتمع الفلسطيني:

في الماضي، كنا نملك خمسة عشر جهازاً أمنياً لم يكن أي منها على وعي بالصلاحيات والمهام الموكلة له. وقد أفضى هذا الوضع إلى قيام تضارب وتنازع داخل الأجهزة الأمنية، بل وفيما بين بعض منها.

ومن وجهة نظره، يرى العميد العبوشي أن الغاية الأسمى من وراء إصلاح القطاع الأمني في فلسطين تكمن في بناء إمكانيات أمنية فعالة تهدف إلى توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين وحماية المؤسسات السياسية الفلسطينية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على صعيد إعادة تنظيم قوى الأمن الفلسطينية، صرح العميد العبوشي بأن هناك الكثير من الأعمال التي لم تزل تنتظر إنجازها:

إننا في حاجة ماسّة إلى قوات أمنية قادرة على صون أمن المواطنين بعيداً عن الصراعات التي تدور بين الفصائل. وقد بذلت الحكومة جهوداً مضمّنة لإنشاء قوات أمنية تضطلع بحماية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ولذلك، يتعين على الحكومة إعداد هيكلية تنظيمية تشتمل على ثلاثة أنواع فقط من قوى الأمن، وهي قوات الأمن الوطني وقوات الأمن الداخلي وأجهزة المخابرات.

المواطنين بها. كما يرى موسى أن غياب رؤية تحظى بالقبول العام حول الأمن الفلسطيني تحول دون إقامة علاقات سوية بين المواطنين والسلطات الأمنية. وبحسب توصيف السيد موسى:

إن رؤيتنا حول الأمن غير موحدة؛ فبعض المواطنين يعتقدون أن قوى الأمن لا تعمل إلا على حماية مصالحها، بينما يرى آخرون أن الأجهزة الأمنية تخدم الاحتلال وليس المواطنين. ويعتقد المواطنون كذلك أنه يتحتم على القوات الأمنية محاربة الاحتلال، وفي المقابل، يرى مواطنون آخرون أن تلك الأجهزة تُستخدم لتنفيذ خطط أمنية وطموحات استراتيجية إقليمية، بينما يعتبر آخرون أن القوات الأمنية تخدم الفصائل السياسية.

إن قوى الأمن مقسمة وفق هيكليات فصائلية بسبب الصراعات الدائرة بين الحركات السياسية على الساحة الفلسطينية.

وفي رأي السيد موسى أن تشكيل رؤية طويلة الأمد للأمن الفلسطيني إلى جانب سياسة للأمن القومي يمكنهما وحدهما ضمان خروج العملية الحالية التي تستهدف إصلاح القطاع الأمني بنتائج مستدامة. كما يساعد ذلك في إقناع المواطنين بأن الأجهزة الأمنية تعمل لصالحهم:

علينا أن نحدد رؤية مشتركة لجميع المؤسسات الأمنية، ويجب أن تشكل هذه الرؤية القاعدة التي تقوم عليها سياسة أمننا القومي. كما يتعين أن تستند هذه الرؤية إلى تحليل واضح للتهديدات التي تعترى الأمن الفلسطيني، بالإضافة إلى بيان الأهداف الأمنية وتحدد الاحتياجات والموازنات المطلوبة لتحقيق الأمن. ويجب علينا كذلك أن نعيد تنظيم مؤسساتنا الأمنية - بحيث تُدمج أجهزة مع أجهزة أخرى - إلى جانب تحديد الحقوق التي تتمتع بها هذه الأجهزة والواجبات الملقاة على عاتقها.

وخلص السيد موسى إلى التشديد على أهمية الرقابة على القوات الأمنية للفوز بثقة المواطنين فيها:

لاغنى لنا عن الرقابة. ولكن على الرغم من حالة النشل التي يشهدها المجلس التشريعي، لا تزال مؤسسات المجتمع المدني تمارس الرقابة على قوى الأمن. ويجب أن تضمن آليات الرقابة أن مشروعنا الوطني يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت بالنيابة عن الشعب الفلسطيني.

تعزير الرقابة والمساءلة - وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني

استعرض السيد سمير أبو شمس، وهو عامل ميداني لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، مراجعة لآليات الرقابة المطبقة في السلطة الوطنية الفلسطينية. ويرى السيد أبو شمس أن تعزيز الرقابة يجب أن يتبوأ مكانة بارزة في عملية إصلاح القطاع الأمني. وبحسب ما قاله:

ويرى العميد العبوشي أن حماية مؤسسات حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية يمثل أولوية رئيسية ضمن إطار عملية إعادة تنظيم القوات الأمنية:

نحن نريد أن نعرز أجهزةنا الأمنية من أجل حماية نظام الحكم المنتخب ديموقراطياً في فلسطين. كما أننا نريد أن نتحاشى ما حدث في قطاع غزة، والذي يمثل وضعاً لا يستهان بخطورته وينطوي على تبعات وخيمة كذلك.

واختتم العميد العبوشي مداخلته بالدعوة إلى تنفيذ عملية شاملة ومتكاملة لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، بحيث يشارك فيها المجتمع المدني الفلسطيني والأجهزة الأمنية والهيئات القضائية ذات الصلة:

يتوجب على المواطنين الفلسطينيين تحديد احتياجاتهم الأمنية على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وكذلك، يجب على المواطنين في جميع المحافظات الفلسطينية التعاون مع قوات الأمن الفلسطينية من خلال المشاركة في الحملة الأمنية الجارية. ويتحتم أن يكون الإصلاح شاملاً وأن يتضمن السلطة القضائية، التي تعاني أكثر من قوى الأمن نفسها.

وبدوره، عرض الرائد لؤي شعبان، الناطق باسم الشرطة المدنية الفلسطينية في محافظة سلفيت، شرحاً للسياسة الأمنية التي تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية في سلفيت. وقال أن السلطة الفلسطينية تسعى إلى تهدئة الأوضاع في الضفة الغربية ومصادرة الأسلحة والمركبات غير القانونية ومحاربة جرائم القتل. واستعرض الرائد شعبان أمثلة على العمليات التي يرى أن قوى الأمن الفلسطينية نجحت في إنفاذها:

لقد أثبتت الحملات الأمنية نجاحها في نابلس وطولكرم ورام الله. ويدل الوضع القائم الآن في هذه المدن من النواحي الاقتصادية والصحية والأمن الاجتماعي على النجاح الذي حققته تلك الحملات الأمنية. وسوف تتواصل هذه الحملات، كما ستعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على فرض مبدأ سيادة القانون في جميع المحافظات.

وركز الرائد شعبان على أن التعاون الوثيق بين القوات الأمنية والمواطنين يمثل العامل الهام لنجاح الحملة الأمنية في محافظة سلفيت. فلا يمكن فرض القانون والنظام وضمان استدامتهما إلا من خلال آليات تكفل التواصل بين الأجهزة الأمنية والمواطنين:

أود أن أعرب عن شكري للمواطنين في محافظة سلفيت للمساعدة التي قدموها لنا في التخلص من المركبات غير القانونية. كما ترغب الأجهزة الأمنية بعقد لقاءات مع جمهور المواطنين لرفع مستوى وعيهم حول عملنا والتأكيد لهم على أن وجودنا هنا هو من أجل خدمتهم.

ومن جانبه، اعتبر السيد عماد موسى، رئيس دائرة التخطيط في محافظة سلفيت، في كلمته أن العمليات الأمنية التي يجري إنفاذها في الضفة الغربية تشكل جزءاً من الإطار العام لعملية إصلاح القطاع الأمني. ومن جانب آخر، أقر السيد موسى بأن قوى الأمن الفلسطينية لا تزال تعاني من انعدام ثقة

الأمنية السبيل الوحيد الذي يكفل القضاء على ثقافة الاستبداد التي تطغى على القوات الأمنية.

وأضاف د. البرغوثي أن عملية الإصلاح الأمني التي يجري تنفيذها حالياً لم تول قدر الكافي من التركيز على التثقيف الذي يستند إلى المبادئ المدنية الديمقراطية. كما وجّه البرغوثي الانتقاد للسلطات الفلسطينية بسبب تبني ما اعتبره سياسات غير رشيدة في التوظيف والتثقيف:

فقد بتنا نطالع إعلانات عن شواغر تشجع الأشخاص الذين لا يحملون شهادات الثانوية العامة لتقديم طلبات للانضمام إلى صفوف الشرطة. لماذا تقدم الحكومة الفرصة لتوظيف أفراد لم ينجحوا في تحصيلهم العلمي؟ ولماذا لا تحث الحكومة أولئك الذين يرسبون في مدارسهم على تحقيق نتائج أفضل في دراستهم؟ ولماذا تريد الحكومة توظيفهم في الشرطة؟

ومن جهة أخرى، شدد د. البرغوثي على أن تسييس القوات الأمنية يضع عقبة كأداء أمام بسط سلطان القانون وفرض النظام في الأراضي الفلسطينية. وهنا، دعا د. البرغوثي إلى وضع حد للانتقالات التعسفية التي تنفذ بحق المواطنين:

لا يمكن قبول عمليات الاعتقال السياسي بأي معيار من المعايير، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على مستوى فلسطين. إن الاعتقالات التي تستند إلى خلفية الانتماء السياسي غريبة على التاريخ الفلسطيني؛ فلا يجوز احتجاز أي شخص على أساس انتمائه إلى فصيل دون آخر، وإنما بسبب أفعاله.

وفي نهاية مداخلته، دعا د. البرغوثي إلى إطلاق حوار شامل حول الرؤية المرجوة للأمن الفلسطيني، حيث يتعين أن يفضي هذا الحوار إلى إعداد إطار تنظيمي ملائم لقوى الأمن في فلسطين:

إننا بحاجة إلى تشكيل رؤية متكاملة وشاملة للأمن، بحيث تقوم على أساس من نظامنا الديمقراطي. وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى قانون يعرف النشاطات الإجرامية وينص على العقوبات الواجبة لها. كما يتحتم علينا ضمان حياد أجهزتنا الأمنية من الناحية السياسية.

النقاش

تناول المشاركون في النقاش الذي أعقب الكلمات التي أُلقيت في هذه الحلقة من المنتدى حول 'توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين' مناقشة تنفيذ الخطط الأمنية التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية في محافظة سلفيت وفي غيرها من المحافظات في الضفة الغربية. وأولى المشاركون الذين أدلوا برأيهم اهتماماً خاصاً لمسألة احتجاز المواطنين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ حيث وجّه بعض المتحدثين انتقادهم للممارسات التي تنتهجها السلطات الأمنية في اعتقال

تحتاج قوى الأمن في كثير من الأحيان إلى الإرشاد والتوجيه. وتحتل الرقابة قدراً عظيماً من الأهمية بسبب المنازعات التي لا تزال قائمة بين الأجهزة الأمنية. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير من المواطنين لا يعي معنى حقوق الإنسان ونطاقها.

كما بين السيد أبو شمس أن قوى الأمن تعمل في كثير من الحالات على نحو يتعارض مع الإجراءات القانونية المرعية:

يتعين على قوات الأمن أن تبذل الجهد المطلوب قبل اعتقال المواطنين، وليس بعد اعتقالهم. بل بعض أفراد الأجهزة الأمنية يفهمون قرينة البراءة فهماً مغلوطاً؛ حيث يعتقدون بأنه يتوجب اعتبار المتهم مذنباً إلى أن تثبت براءته.

ويرى السيد أبو شمس أن تعزيز استقلال القضاء وضمان فعاليته يجب أن يشكل عنصراً محورياً في عملية إصلاح القطاع الأمني:

يجب أن تسود المساواة أمام القانون. ولا يمكننا أن ننحى باللائمة على الاحتلال في جميع الأحوال عن العيوب التي تعترينا. فالمحاكم ذاتها تضع العراقيل في بعض الأحيان أمام إنفاذ القوانين، وهو ما ينعكس بصورة سلبية على قوى الأمن التي يفترض بها أن تتعاون مع السلطة القضائية. ولذلك، يحتل إصلاح جهاز القضاء أهمية لا يجوز التقليل من شأنها في إطار عملية الإصلاح الأمني.

واختتم السيد أبو شمس مداخلته بالتشديد على أهمية مبدأ المهنية بالنسبة لقوات الأمن. فلا تستطيع أي جهة سوى المؤسسة الأمنية التي تتمتع بالحيادية السياسية والرقابة المطلوبة أن تحوز على ثقة جمهور المواطنين:

فوفقاً للمعايير الديمقراطية، لا يجوز أن يتأثر عمل قوى الأمن في أي حال من الأحوال بمجريات السياسة؛ بل يتحتم أن تتمتع الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالاستقلالية عن التيارات السياسية والفصائلية كي تتمكن من خدمة المواطنين على الوجه المطلوب منها.

ومن جانبه، أكد د. عبد الكريم البرغوثي، أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، على ضرورة إحداث نقلة ذهنية في أوساط أفراد القوات الأمنية. ومع إقراره بأن قوى الأمن الفلسطينية تعمل في ظل ظروف صعبة، أوصى د. البرغوثي بتثقيف عناصر القوات الأمنية من أجل استعادة ثقة المواطنين بهم:

يجب تدريب أفراد الأجهزة الأمنية وعناصر الشرطة كي يتمكنوا من اكتساب المهارات التحليلية والقدرة النفسية الضرورية التي تمكنهم من تحليل القضايا التي تعرض لهم في عملهم. فمن خلال التدريب، يتعلم أفراد قوى الأمن كيفية التعامل مع الضغط الخارجي الذي يفرض عليهم. ومن جانب آخر، يجب أن يمتلك هؤلاء الأفراد القدرة على رفض تنفيذ الأوامر التي تخالف قيمهم أو تقييمهم؛ وفي هذه الحالة دون غيرها يمكنهم الفوز بثقة مواطنيهم. وفضلاً عن ذلك، يمثل تثقيف أفراد الأجهزة

حماس منتخبة. ولذلك، يتعين حل المشكلة الناجمة عن ذلك على المستوى السياسي.

أود أن أذكر المحافظ بأنه وبالنظر إلى وثيقة الوفاق واتفاق مكة، لم يبق الكثير لمناقشته؛ فكل ما بقي هو ضرورة تنفيذ ذلك الاتفاق.

وفي رأي العديد من المشاركين، يجب أن يتمخض الحوار الوطني عن إعداد سياسة للأمن القومي الفلسطيني. فعبر هذه السياسة وحدها يمكن إنجاز الإصلاح الذي يتسم باستدامته ومشروعيته:

إننا بحاجة إلى سياسة أمنية شاملة. وتتحمل القوات الأمنية، جنباً إلى جنب مع المواطنين، المسؤولية عن إعداد هذه السياسة وإنفاذها.

وفضلاً عما تقدم، انتقد عدد من المشاركين ما اعتبروه غياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة القضائية. ويرى هؤلاء بأن تحقيق الغاية من إصلاح القطاع الأمني يتمثل في ضمان اضطلاع قوى الأمن بمهامها على نحو ناجح:

تتمثل إحدى أهم العقبات التي تواجه القطاع الأمني في غياب التوافق بين السلطة القضائية وأجهزة الأمن. لذلك، يجب العمل على التوفيق بين الإجراءات التي تنفذها هاتين المؤسستين بهدف ضمان احترام حقوق المواطنين وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وأخيراً، اتفق المشاركون والمتحدثون الذين يمثلون مؤسسات المجتمع المدني على الحاجة إلى تفعيل آليات المساءلة. وفي هذا الصدد، قال أحد المشاركين:

لا شك في أن الأجهزة الأمنية تخالف القانون في بعض الحالات. فعلى الرغم من وجود القوانين والهيئات القضائية، يبدو أن القانون غير نافذ على أرض الواقع. وتكمن المشكلة في ما إذا كانت هناك هيئة قائمة تستطيع فعلاً ضمان مساءلة الأجهزة الأمنية. ولا تزال هناك فجوة كبيرة قائمة بين ممارسات الأجهزة الأمنية والإجراءات القضائية المكتوبة.

المواطنين، وركزوا على ما يعتبرونه اعتقالات تُجانب القانون وتخالفه. وبحسب ما صرّح به هؤلاء المشاركون:

فإن اعتقال مواطن على أساس انتمائه لحركة فتح أو لحركة حماس هو اعتقال سياسي. والاعتقال السياسي الذي يستند إلى خلفية فصائلية يتنافى مع حقوق الإنسان. ومن المسائل الأخرى المتصلة بهذا الجانب التحقيق مع الأحداث واستجوابهم: فلماذا يُسمح للشرطة أن تحقق مع الأطفال القاصرين دون تواجد آبائهم أو أولياء أمورهم؟

كما وجّه المشاركون انتقاداتهم لتدخل السلطات الأمنية في مؤسسات المجتمع المدني:

يقول رؤساء الجامعات ومدراء الدوائر فيها أنهم يتعرضون لضغوط تدفعهم إلى رفض الطلبات التي يقدمها بعض الأشخاص للالتحاق بجامعاتهم على أساس خلفياتهم السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأجهزة الأمنية بإغلاق المراكز الثقافية التي حصلت على تراخيصها من وزارتي الثقافة والداخلية في الحكومة المقالة. فكيف يمكن فعل ذلك دون الاحتكام إلى أي تبرير يذكر؟

من جانبه، نفى العميد العبوشي قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باعتقال المواطنين على أساس خلفياتهم السياسية. بل على النقيض من ذلك، فهو يرى أن سلوك الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بإجراءات الاعتقال تتوافق مع القوانين الفلسطينية:

تعتبر السلطات أن كافة الجماعات المسلحة خارجة عن القانون؛ فالسلاح الشرعي الوحيد هو السلاح الذي تحمله قوى الأمن. ومن ناحية مبدئية، نحن لا نقف موقفاً مناهضاً للفصائل، ولكن أي شخص يلجأ إلى انتمائه السياسي بصورة خاطئة سيكون عرضة للاعتقال.

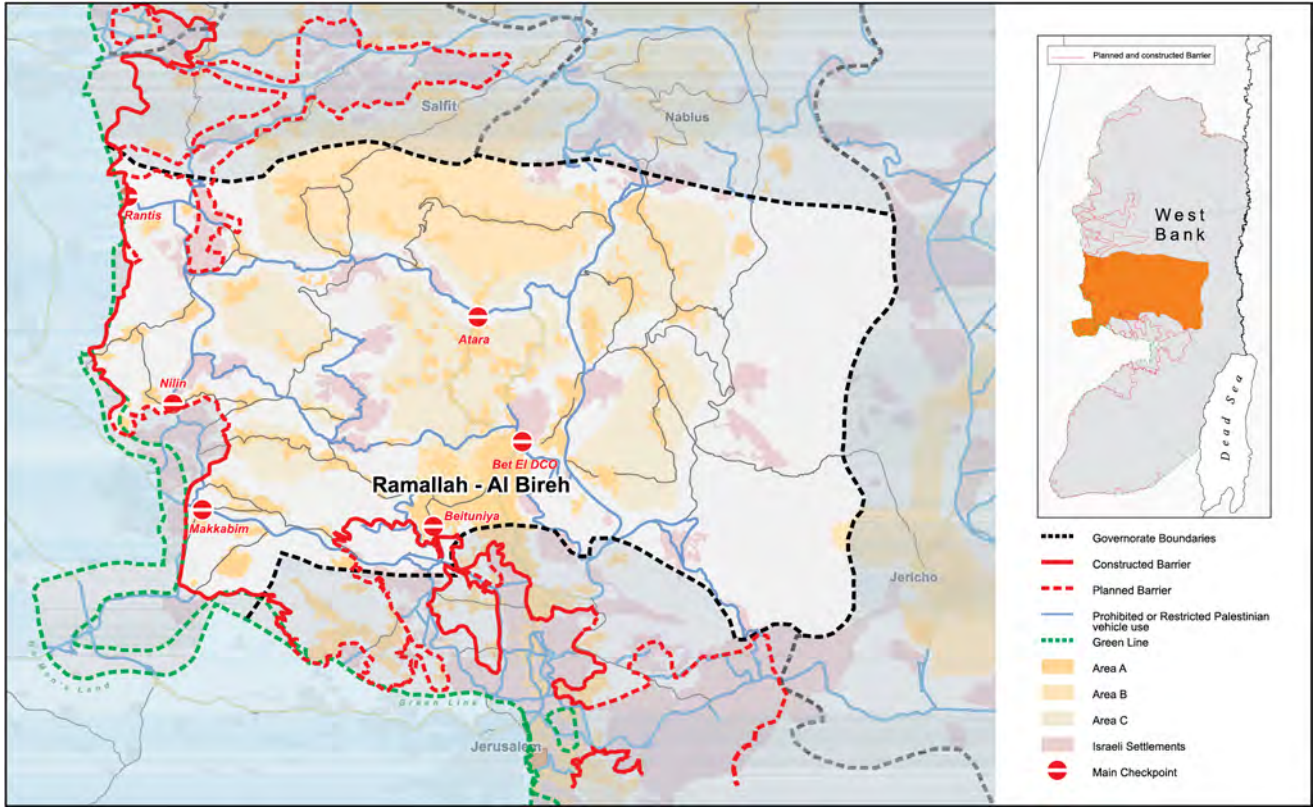
وعلاوة على ما تقدم، عبّ المشاركون على البُعد السياسي الذي تنطوي عليه عملية الإصلاح الجارية حالياً. وبحسب العديد من هؤلاء المشاركين، تمثل النزعة الفصائلية والانقسام السياسي عقبة خطيرة أمام استدامة عملية الإصلاح المنشودة. كما دعا المشاركون إلى إطلاق حوار وطني بين كافة الأطراف المعنية بإصلاح القطاع الأمني بهدف التغلب على الانقسامات الداخلية التي تسود الأراضي الفلسطينية. ووفقاً لتعقيب أحد المشاركين:

صحيح أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتعرض للقمع من جانب سلطات الاحتلال؛ فمن العسير عليها أن تضطلع بمهامها وأن تبسط الأمن في ظل مثل هذه الظروف. ولكن الانقسامات السياسية الداخلية تعمل كذلك على تأخير عملية الإصلاح وتعطيلها. والحل الوحيد لهذه المشكلة هو حل سياسي.

وأنهى متحدثون آخرون باللائمة على السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية بسبب ما يبدو من عدم إظهارها رغبة حقيقية في المشاركة في حوار وطني ذي معنى:

محافظة رام الله والبيرة

محافظة رام الله والبيرة



تعداد السكان: ٢٧٨,٠١٨ نسمة

المساحة: ٨٥٥ كلم مربع

المحافظة: د. سعيد أبو علي

عن الدوائر (٥):

- أعضاء المجلس التشريعي**:
- * حسن يوسف (التغيير والإصلاح)
 - * فضل حمدان (التغيير والإصلاح)
 - * أحمد مبارك (التغيير والإصلاح)
 - * محمود مصلح (التغيير والإصلاح)
 - مهيب سلامي (فتح)

عن القوائم الحزبية (١٣):

- قيس كميل عبد الكريم خضر (بديل)
- بسام أحمد عمر الصالحي (بديل)
- مصطفى كامل مصطفى البرغوثي (المبادرة)
- أحمد سعادت يوسف عبد الرسول (الجبهة الشعبية)*
- محمود أحمد عبد الرحمن الرمحي (التغيير والإصلاح)*
- مروان حسيب حسين البرغوثي (فتح)*
- عبد الله محمد إبراهيم عبدالله (فتح)
- ربيحة دياب حسين حمدان (فتح)
- عبد الجبار مصطفى الفقهاء (التغيير والإصلاح)*
- جهاد محمد طمولة (فتح)
- مريم محمود صالح (التغيير والإصلاح)*
- خالدة جرار (الجبهة الشعبية)
- حنان عشراوي (الطريق الثالث)

مخيم الأمعري للاجئين (١٠,٣٧٧ لاجئ)، مخيم دير عمار للاجئين (٢,٣٣٥ لاجئ)، مخيم الجلزون للاجئين (١٠,٩٦٦ لاجئ)، مخيم قلنديا للاجئين (١٠,٧٥٩ لاجئ)

اللاجئون:

المستوطنات:

بيت إيل، غيفا بنيامين (أدم)، كوخاف يعقوب، (أبير يعقوب)، عوفرا، بساغوت، ريمونيم، كوخاف هشاحار، معالي ليفونة، نيلي، نعاللي، حلامي، نيفي زوف، عتريت، نحاليل، طلومون، دوليف، حورون، ميفو حورون، مكابيم، مدعين عليت، هاشيموعيم، ميتتياهو، شيلات، لابيد، منورا، كفار روث، إيفرايم (إجمالي عدد المتوطنين: ١٢٠، ٧٧ مستوطن)

الحوارج:

حزما، نعلين، جبع، عطارة، نقطة الارتباط بيت إيل، بيتونيا

حوارج جزئية:

الطبية، النبي سالم

* مسجون لدى إسرائيل أثناء انعقاد ندوات المنتدى

* قوائم الأحزاب والدوائر: خلال الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٦، قام المواطنون الفلسطينيون بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على أساس نظام مختلط للاقتراع. في الاقتراع الأول اختار الناخبون من بين المرشحين على القوائم الحزبية على المستوى الوطني. وفي الاقتراع الثاني صوت الناخبون لمرشحين أفراد لانتخاب الأعضاء لعدد من المقاعد المخصصة لدايرتهم الانتخابية (المحافظة).

حلقة المنتدى الخاصة بـرام الله والبيرة: التقرير التلخيصي، ١٢ آذار ٢٠٠٨

مقدمة

في يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية المنتدى الأول حول توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني في رام الله. ويمثل هذا المنتدى مشروعاً جديداً ينفذه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية بهدف تعزيز الحوار الفلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني وترسيخ استدامة عملية الإصلاح التي تستند إلى الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين. وجمع هذا المنتدى ممثلين عن كافة الأطراف الفلسطينية المعنية. كما ستعقد حلقات أخرى من هذا المنتدى في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الشهور القادمة.

حضر المنتدى حول توفير الأمن للمواطنين - التحديات التي تواجه حكم القطاع الأمني الفلسطيني ما يزيد عن ٢٥٠ ممثلاً عن القوات الأمنية الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني، والسلطة القضائية، والفصائل السياسية، والسلطات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقامت مؤسسات إعلامية دولية، كقناة "الجزيرة مباشر"، بتوفير تغطية كاملة لهذا الحدث. وقد أثبت الحضور الكبير أن الفلسطينيين يتوقون لمناقشة الأهداف التي ينبغي أن يحققها إصلاح قطاعهم الأمني بصورة شاملة.

تحديد الاتجاه الاستراتيجي لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني

في كلمته الافتتاحية، عرض السيد ناصر الرئيس، وهو من مؤسسة الحق - القانون في خدمة الإنسان - تقييماً لعملية الإصلاح التي يمرّ بها القطاع الأمني الفلسطيني. وقال السيد الرئيس أن الأراضي الفلسطينية شهدت تدهوراً ملحوظاً في

الأوضاع الأمنية منذ قيام إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية خلال عام ٢٠٠٢. ويعتقد الرئيس أن غياب الاستقرار على الساحة الأمنية خلف حالة من الفوضى بعد انتخابات المجلس التشريعي التي جرت عام ٢٠٠٦ والمواجهات الدموية التي اندلعت في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧. وأفاد الرئيس بأنه دون قيام الوحدة بين الفصائل الفلسطينية، فمن المستحيل إصلاح القطاع الأمني. وأضاف أن الانقسام السياسي الراهن في الأراضي الفلسطينية يجعل من صياغة أية استجابة استراتيجية على درجة كبيرة من الصعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الرئيس إلى إعداد إطار قانوني شامل يضمن تحديد المعايير اللازمة للعمل السياسي وإجراء الإصلاحات المطلوبة. وشدد كذلك على أن إصلاح القطاع الأمني يحتاج إلى تعاون متواصل ومتكاتف بين جميع الأطراف المعنية وإطلاق حوار بين القوات الأمنية والمجتمع المدني. وبهذه الطريقة وحدها، تصبح عملية الإصلاح شرعية: وهي الحاجة الأكثر إلحاحاً التي ينبغي تلبيتها كي تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من استعادة مصداقيتها الضائعة في عيون مواطنيها.

ومن جانبه، قدم اللواء جبريل الرجوب، وهو مستشار الأمن القومي السابق لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تحليلاً للتحديات الرئيسية التي تقف في طريق توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين. فبادئ ذي بدء، يمثل السياق الفلسطيني حالة فريدة من ناحية حكم القطاع الأمني فيه، وذلك لأن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة:

إن احتلال الأراضي الفلسطينية وغياب الاستقرار بصورة دائمة يتسببان في الكثير من المشاكل التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد فرض الأمن. فالاحتلال يستغل أجندة الأمن الفلسطينية لحاجاته الأمنية الخاصة.

وعلاوة على ذلك، صرح اللواء الرجوب بأن العوامل السياسية الداخلية تقف في وجه إصلاح القطاع الأمني: فالصراع القائم بين فصائلنا يعوق إصلاح أجهزتنا الأمنية. كما أشار الرجوب إلى وجود رؤيتين متضاربتين حول الأمن الفلسطيني، تفترض

وراء الكواليس. كما يتعين أن يجري هذا الحوار بصورة واضحة ومسؤولة.

وفي رأي اللواء الرجوب، يتمثل الشرط اللازم للنجاح في إصلاح القطاع الأمني في تحديد مفهوم جديد للأمن الفلسطيني. ففي حين يعتبر الأمن مرتبطاً بالكفاح الوطني من الناحية التقليدية، يجب ترجمة هذا الأمن للصالح العام لجميع الفلسطينيين. ويجب أن يتم هذا الأمر كذلك ضمن إطار اتفاقيات أوسلو التي وقعت عام ١٩٩٤:

في المرحلة التي أعقبت أوسلو، أضحت الأجندة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد على الاتفاقيات أو الأوامر التي كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يصدرها. وكانت الأجندة الأمنية تُنفذ على أساس من التنسيق الوثيق مع السلطات الإسرائيلية. ولكننا لم نكن نملك الأدوات الضرورية التي تضمن لنا النجاح في هذا المضمار. وقد أدركنا أننا لا نستطيع تحقيق أهدافنا الوطنية دون فهم شامل للأمن في مجتمعنا.

واختتم اللواء الرجوب ملاحظاته بدعوة الفلسطينيين لمناقشة سياسة الأمن القومي. وفي هذا السياق، أقر الرجوب بتدني مستويات الثقة القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين. ومع ذلك، يشكل الحوار الحل الوحيد للتغلب على هذه المشكلة:

يتعين علينا أن نعمل بصورة فاعلة في المجالات التي تتقابل فيها أهدافنا السياسية والأمنية. ولحل المشاكل التي يواجهها شعبنا، علينا أن نحدد استراتيجية مشتركة وأن نتفق على الأدوات المطلوبة لإنجاز مشروعنا الوطني.

إشراك المجتمع المدني الفلسطيني في إصلاح القطاع الأمني

عرض د. أحمد مصلح، وهو أستاذ القانون في جامعة بيرزيت، وجهة نظر أكاديمية حول الحالة التي يمر بها إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني. وقد وافق د. مصلح اللواء الرجوب في أن التحول من التفكير السياسي الثوري إلى الرؤية الحديثة لبناء الدولة كان يمثل أمراً صعباً بالنسبة للعديد من السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن د. مصلح أشار أن الإصلاحات الحالية تعتبر مثالا على إمكانية هذا التحول:

فنحن لا نقوم على إصلاح قطاعنا الأمني بسبب الأخطاء التي فرض الاحتلال علينا ارتكابها فحسب، وإنما بسبب السلوكيات الخاطئة الذي أقدمت عليه أجهزتنا الأمنية.

وأشار د. مصلح إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية شرعت في تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف إصلاح قطاعها الأمني، وذلك من قبيل الإصلاحات الإدارية في المجلس التشريعي الفلسطيني ووزارتي الداخلية والتخطيط. ومن الخطوات الهامة الأخرى التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المجال إعادة بناء المقرات الأمنية، بما فيها مقرات الشرطة المدنية وقوات الأمن الوطني الفلسطيني.

أولهما تعزيز المؤسسات الأمنية التي أنشئت في إطار اتفاقيات أوسلو والمحافظة على سلامتها. وفي المقابل، تقوم الرؤية الأخرى على الشروع في صراع مفتوح مع إسرائيل. ولكن ذلك هو ما يكون قد أدى إلى تدمير الأجهزة الأمنية برمتها. وشدد اللواء الرجوب على أن غياب رؤية مشتركة للأمن تسبب في صلاحيات وأدوار غامضة أوكلت لقوى الأمن الفلسطينية.

وثالثاً، أشار اللواء الرجوب إلى الأسباب التاريخية التي تقف وراء التراجع القائم في مجال إصلاح القطاع الأمني. كما أفاد بأن تحوّل منظمة التحرير الفلسطينية من حركة ثورية إلى كيان سياسي قائم ضمن حدود إقليم معين لم يكتمل بعد.

ورابعاً، قال اللواء الرجوب بأن العوامل القائمة في المجتمع الفلسطيني فرضت عقبة كبيرة أمام إصلاح القطاع الأمني. وفي معرض إشارته إلى حالة الانقسام التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، صرح الرجوب بأن القيم الأصيلة التي تتمتع بها الحركة الثورية الفلسطينية والقضية الوطنية الفلسطينية فقدت أهميتها بصورة تدريجية. وأخيراً، أقر الرجوب بأن قوى الأمن الفلسطينية نفسها ارتكبت أخطاءً تسببت في تقيؤ ثقة المواطنين فيها:

فالقوى الأمنية الفلسطينية تتحمل جانباً من المسؤولية عن الحالة التي نشهدها من غياب الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز قوتها على مدى فترة طويلة بدلاً من التركيز على بناء المؤسسة الأمنية وإصلاحها. ولا يزال يتحتم على المسؤولين عن القوات الأمنية المرور بتغيير عقليتهم كي يتمكنوا من التعامل مع التحديات التي نواجهها اليوم.

وعلى الرغم من هذه العقبات، شدد اللواء الرجوب على أن الفلسطينيين ملتزمون بإقامة دولتهم. ولم يزل إنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية التي تملك السلطة الفعلية على الأراضي الفلسطينية الهدف المشترك الذي يجمع كافة الفلسطينيين. وحال تحقيق هذا الهدف، فالعلاقات السياسية التي ستقوم مع إسرائيل ستحل حتماً محل التعاون الأمني. وركز اللواء الرجوب على أن الاستقرار الداخلي يشكل ضرورة أمنية القصوى بالنسبة للدولة الفلسطينية المنشودة. وهذا سيؤدي بدوره إلى تحقيق النمو الاقتصادي وترسيخ الاستقرار الإقليمي.

وأضاف اللواء الرجوب أن إصلاح القطاع الأمني يشكل عنصراً أصيلاً من عناصر بناء الدولة. وفي هذا السياق، حدد الرجوب أربعة مستويات لإصلاح هذا القطاع: فأولاً، يتعين تحسين العلاقات الشخصية في أوساط قوات الأمن. وثانياً، يجب تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية. وثالثاً، هناك حاجة ماسة لتطوير العلاقات القائمة بين أجهزة الأمن والمواطنين. وأخيراً، يجب تحديد العلاقات بين الأجهزة الأمنية والقيادة السياسية:

يستلزم تنفيذ الإصلاحات إطلاق حوار بين أجهزة الأمن والمتسوى السياسي. ويجب أن يتم هذا الحوار على أساس من الشفافية المطلقة، وليس من تحت الطاولة أو من

النقاش

في النقاش الذي تلا الكلمات التي أوجزناها أعلاه، اتفق الحاضرون على أن صياغة رؤية أمنية مشتركة ووطنية يمثل أمراً أساسياً لاستدامة إصلاح القطاع الأمني. كما اتفق الحاضرون على أن التوصل إلى إجماع حول معنى الأمن الفلسطيني يمثل شرطاً مسبقاً لإقامة الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى أن عدة عوامل تعوق التوصل إلى مثل هذا الإجماع:

هناك العديد من الأسباب التي تفسر عدم امتلاكنا لرؤية واضحة للأمن في الأراضي الفلسطينية؛ فغياب هذه الرؤية ليس ناجم عن المصالح المتضاربة التي تميز مختلف الأحزاب السياسية والأجنحة المسلحة التابعة لها فحسب، وإنما عن تدخل الاحتلال والقوى الإقليمية المختلفة.

وما حدث في قطاع غزة خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧ جرى في جانب كبير منه لأن الكثير من مواطني القطاع لم يكونوا يعتبرون أن قوات الأمن منظمة تُعنى بحمايتهم، وإنما قوات مسخرة لحماية طرف معين.

ولذلك، دعا عدد من المشاركين إلى إحياء الحوار الداخلي الفلسطيني:

في وضعنا الحالي، يتحتم على الفصائل السياسية، ولا سيما حركتي حماس وفتح، أن تشرع في الحوار فيما بينها. إننا في واقع الأمر بحاجة إلى إطلاق عملية إصلاح شاملة وحوار وطني حقيقي.

وحتى لو اتفقنا على إجراءات مشتركة للإصلاح، لا يزال واجباً علينا أن نحدد ماهية الهدف الوطني العام وماهية القيم المشتركة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وأثار مشاركون آخرون شكوكاً حول إمكانية إحراز التقدم على صعيد الإصلاح في السياق الحالي الذي يعيشه الفلسطينيون في ظلّه، كما أشاروا إلى أن الصراع الداخلي جعل من إصلاح القطاع الأمني مهمة شبه مستحيلة. ولذلك، اقترح بعض المشاركين ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل الشروع في تنفيذ خطط الإصلاح التي اتسمت بعدم استدامتها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، اتفق الحاضرون على أنه يتوجب على قوات الأمن أن توفر الأمن لجميع المواطنين، وذلك إن أرادت أن تستعيد مصداقيتها. وشدد عدد من المشاركين كذلك على أن قوات الأمن لا تزال غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية للمواطنين الفلسطينيين:

إن قوات الأمن عاجزة عن تجاوز حاجز الخوف الموجود بينها وبين المواطنين؛ فالمواطنون بحاجة إلى مفهوم جديد للأمن يقوم على أساس من الثقة والتعاون المتبادلين - وهو ما يعني تغيير جذري لعقلية قوى الأمن.

ومن وجهة نظر د. مصلح، يجب أن تحتل استعادة شرعية الأجهزة الأمنية ومصداقيتها في نظر المواطنين الفلسطينيين رأس سلم الأولويات في عمليات الإصلاح؛ فقد أدى اشتراك بعض قوى الأمن في الصراع الداخلي الدائر حول مراكز القوة والنفوذ وفي الأعمال التي تنفذها جماعات المعارضة إلى تدهور ملموس في مستويات الثقة العامة في تلك الأجهزة:

تشترك القوات الأمنية في جانب من مهامها في الصراع الموجّه ضد عناصر المقاومة الفلسطينية، كما ألحقت الضرر بجماعات المعارضة. وقد ساهم هذا الأمر في تدهور كبير في ثقة المواطنين في أجهزة الأمن وتقويض مصداقيتها في نظرهم.

وشدد د. مصلح كذلك على التعارض القائم بين حاجة الفلسطينيين للإصلاح والضغط الذي تمارسه الدول المانحة، وهو ما جعل من إدارة عملية الإصلاح مهمة صعبة:

يتوجب علينا في عملية الإصلاح التي نقوم بها تعيين حدود القوى في السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن جانب آخر، علينا أن نحتوي التدخل الخارجي في شؤوننا الوطنية، وهو ما يضيف المزيد من الضغوط على كل واحد منا.

وبدوره، عرض د. عاصم خليل، وهو محاضر في معهد الحقوق بجامعة بير زيت، تقييماً لحالة سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية. وتوافق د. خليل مع المتحدثين الآخرين بأن إصلاح القطاع الأمني ضروري للفلسطينيين كي يتمكنوا من تحقيق أمانهم الوطنية. وكان دور القوات الأمنية في هذا السياق يتمثل في توفير الأمن لجميع المواطنين بصورة ملموسة ومحسوسة. ولتحقيق هذا الهدف، كان من الأهمية ربط عملية إعادة تنظيم القوى الأمنية المتواصلة مع إصلاح الجهاز القضائي الفلسطيني. كما شدد د. خليل على الدور الهام الذي يتعين على المجتمع المدني أن يضطلع به في إصلاح القطاع الأمني:

لا ينبغي أن يأتي الإصلاح من السلطات العليا دون إجراء الحوار المطلوب ودون مشاركة المجتمع المدني؛ بل يجب على قوات الأمن أن توفر الحماية للمواطنين وليس لنظام الحكم القائم فقط. ويجب كذلك أخذ آراء المواطنين الفلسطينيين بعين الاعتبار. ويتحتم كذلك تمكين المواطنين من النظر إلى أفراد القوات الأمنية باعتبارهم أعضاء في المجتمع، وأن يشعروا بأنهم جزء من عملية الإصلاح.

وأضاف د. خليل أنه يتوجب على القوات الأمنية أن تلتزم بالقانون وأن تحترم الإجراءات القانونية والإدارية المرعية:

فحتى لو كانت البلاد خاضعاً للاحتلال وحتى في ظل أوضاع صعبة كهذه التي نشهدها هنا في فلسطين، يجب أن يتمكن المواطن من مغادرة منزله والتوجه لرفع شكوى أمام محاكم القانون. كما يجب أن يتمتع المواطن بالحق في الاستماع له وفي متابعة قضيته.

كما أنحى العديد من المشاركين من القوات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني باللائمة على القيادة الأمنية عن غياب الأمن، واتهموا قادة الأجهزة الأمنية بعدم جدّيتهم في التعامل مع موضوع إصلاح أجهزتهم. وفي هذا الصدد، قال أحد المشاركين من الأجهزة الأمنية:

لم يعمل أي من القادة الحاليين ولا الشخصيات الأخرى التي تولت مواقع قيادية في أجهزة الأمن في السابق على تشجيع إصلاح قوى الأمن على الرغم من قدرتهم على إثبات أنفسهم كرعاء لهذا الإصلاح.

كما أشار مشارك آخر من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني إلى أن:

إن قوات الأمن تساند النظام الدكتاتوري الذي يتحكم الحزب الحاكم فيه بالعائلات، وهو نظام ليس له هم سوى تحقيق مصالحه الخاصة.

وعلاوة على ذلك، قال مشاركون آخرون أن القوات الأمنية فقدت شرعيتها لأنها لم تستطع توفير الحماية للمواطنين من العمليات والاجتياحات العسكرية التي تنفذها القوات الإسرائيلية في مناطقهم.

كما أشار عدد كبير من المشاركين إلى وجوب تعزيز الشفافية في إجراءات إصلاح القطاع الأمني كي يكتب له النجاح. وهنا دعا هؤلاء المشاركون إلى تغيير عقلية الأجهزة الأمنية وضمان المشاركة الاستراتيجية للمجتمع المدني في حكم القطاع الأمني. وفي المقابل، شدد مشاركون آخرون على وجوب تعزيز دور وسائل الإعلام في هذا الإطار:

وسائل الإعلام هامة في عملية الإصلاح. إننا بحاجة إلى ثقافة جديدة تركز على الانفتاح والشفافية كي نتضمن من تجاوز الصراعات الفصائلية في مجتمعنا.

الخلاصة

والحواجز العسكرية، وبناء المستوطنات والجدار العازل وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة. ومن العوامل الأخرى التي تنزع شعور الفلسطينيين بالأمن بعض أشكال المساعدات الخارجية لإصلاح القطاع الأمني. فغالباً ما ينظر المواطنون الفلسطينيون إلى هذه المساعدات باعتبارها وسيلة تعزز من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قمعهم، ولا تساعد على ترسيخ احترام حقوقهم وحياتهم.

كما تطرّق المشاركون في حلقات المنتدى إلى العوامل التي تؤثر على توفير الأمن والعدالة للمواطنين الفلسطينيين. وفي حين رحب المجتمعون بالجهود التي تبذلها حكومة تسيير الأعمال في سبيل إقامة سلطان القانون وفرض النظام في المدن الفلسطينية الكبرى، فقد انتقدوا ما اعتبروه قيام السلطات باعتقال المواطنين على خلفية سياسية. كما تناول المشاركون عدداً من الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تساعد إجراءات إصلاح مؤسستهم الأمنية.

على المستوى الاستراتيجي:

- إطلاق حوار عام وشامل حول مضمون الأمن الفلسطيني والرؤية التي تشكله. ويجب أن تشارك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في المجتمع الفلسطيني، بما فيها السلطات التنفيذية وقوى الأمن والمؤسسات التشريعية والقضائية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومنظمات المرأة والقطاع الخاص.
- إعداد سياسية للأمن القومي تستطيع أن توجه عملية إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني وتكفل تلبية احتياجات المواطنين وارتقائه لمستوى تطلعاتهم. ويجب أن تتسم هذه السياسة بالشمولية وأن تنص على التوصل إلى توافق دائم بين حركتي فتح وحماس.

على مستوى المؤسسات:

- تقوية آليات الرقابة والمساءلة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما المجلس التشريعي والسلطة القضائية.
- تعزيز الإدارة التنفيذية وآليات التخطيط، وإعداد إطار مؤسساتي يتناسب مع عمل السلطات القضائية وقوى الأمن ويسانده.

تشير أفضل الممارسات الثابتة أن نجاح إصلاح القطاع الأمني يتوقف على قدرة هذا القطاع على مراعاة الاحتياجات الأمنية التي يتطلبها المواطنون الذين يخدمهم وعلى مدى تلبية لها. بمعنى آخر، يرتبط إصلاح القطاع الأمني ارتباطاً لا ينفك عن مساندة المواطنين ودعمهم له. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ هذا القطاع وجهات نظر المجتمع وآرائه حول قضايا الأمن والعدالة في عين الاعتبار. فالمواطنون هم المستفيدون في نهاية المطاف من إصلاح قطاعهم الأمني.

ولا يمكن تحقيق الملكية المحلية لإجراءات إصلاح القطاع الأمني إلا من خلال التشاور مع المجتمع المعني وإشراكه في إعداد هذه الإجراءات وإنفاذها. وفي هذا السياق، يسعى منتدى توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين إلى إتاحة الفرصة للجهات الفلسطينية المعنية بحكم القطاع الأمني وإصلاحه للتعبير عن آرائها ووجهات نظرها في هذا المجال. ومن خلال تقييم الاحتياجات الأمنية الوطنية وتوثيقها، يتيح المنتدى للمواطنين الفرصة للإدلاء بدلهم في إعداد سياسة للأمن القومي الفلسطيني، إلى جانب استراتيجية تتوافق مع احتياجاتهم ومتطلباتهم وتهدف إلى إصلاح مؤسستهم الأمنية. وزيادة على ذلك، يهدف المنتدى إلى المساهمة في إعداد إجراءات يُعدّها الفلسطينيون بأنفسهم ويملكونها لإصلاح قطاعهم الأمني وضمان استدامته وتوطيد شرعيته.

استعرض المشاركون في حلقات المنتدى الاحتياجات الأمنية التي يتطلبها مجتمعهم المحلي والمسائل التي تكتسب بُعداً دولياً في إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، وجد العديد من المشاركين في حلقات المنتدى، ولا سيما أولئك الذين ينحدرون من الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، أنفسهم يشاركون في نقاش عام حول حكم القطاع الأمني للمرة الأولى في حياتهم.

ويجسد الحضور الكبير الذي سجّله المنتدى في حلقاته الخمس رغبة المجتمعين في المشاركة في حوار شامل حول قضايا الأمن. كما وفر هذا المنتدى الذي تميّز بطبيعته الحوارية الشاملة وبحضور وسائل الإعلام المحلية المشهود فيه فرصة للمشاركين من المجتمع المدني للتواصل مع السلطات الفلسطينية.

وأجمع المشاركون في جميع حلقات المنتدى على أن العوامل الخارجية تفرز أكبر الآثار السلبية على أمنهم. ويأتي على رأس هذه العوامل التي تزعزع أمن المجتمع الفلسطيني وسلامته الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تشمل فرض الإغلاق،

بالإجراءات الطبيعية في عمل مؤسساتها وهيئاتها. فضلاً عمّا تقدم، يفترض هذا التوجه من الأسرة الدولية أن تعيد النظر في موقفها من الأطراف التي لا تزال تستبعدنا من الحوار، وخصوصاً حركة حماس.

لذلك، على الدول المانحة أن تُراعي المسائل التالية:

- أن المساعدات التي تقدمها لإصلاح القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية تتماشى مع المعايير والقواعد الدولية المرعية في هذا الشأن.
- أن المساعدات الدولية، ولا سيما تلك الموجهة لإسناد القطاع الأمني، غير ميسّسة كي تضمن قبولها على المستوى الشعبي العام.
- أن المساعدات الفنية تترافق مع ما يوازيها من الاستثمارات الضرورية في مجال تعزيز آليات الرقابة والمساءلة.

- إعداد إطار من القواعد التي تحكم عمل القطاع الأمني بفروعه، ولا سيما قوى الأمن. ويجب أن يعكس هذا الإطار المعايير الدولية المرعية في الحكم المدني الديمقراطي للقطاع الأمني.
- بذل الجهود الحثيثة التي تهدف إلى تحييد قوى الأمن عن السياسة، بحيث تؤدي واجبها في توفير خدمات الأمن والعدالة لجميع المواطنين الفلسطينيين بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية.
- إتاحة الفرصة للمجتمع المدني الفلسطيني للإدلاء بدلوه في إعداد سياسات إصلاح قطاعه الأمني وتنفيذها عن طريق تمكينه من إجراء المشاورات الدورية مع السلطة التنفيذية في هذا الشأن.
- تعزيز دور وسائل الإعلام في حكم القطاع الأمني وضمان توفير الحرية لها في نقل المعلومات الصحيحة للمواطنين في هذا المضمار.
- التأكد من أن إجراءات إصلاح القطاع الأمني تأخذ في عين الاعتبار الدور الذي تستطيع المرأة الفلسطينية أن تضطلع به في حكم القطاع الأمني في فلسطين.

على مستوى العمليات التي تنفذها أجهزة الأمن:

- التأكد من أن قوى الأمن الفلسطينية تعمل بما يتوافق مع أحكام التشريعات الوطنية الفلسطينية ومع المعايير الدولية ذات الصلة، ولا سيما في إجراءات اعتقال الأشخاص وتوقيفهم.
- رفع مستوى ثقافة أفراد الأجهزة الأمنية في المجالات المدنية واحترام حقوق الإنسان والعلاقات العامة والتأكد من إدراج هذه المسائل في مناهج التدريب التي يتلقاها هؤلاء الأفراد.
- الارتقاء بمستوى التعاون بين مؤسسات القطاع الأمني، وبين قوى الأمن والنيابة العامة والمحاكم.

إذا ما تم تحقيق هذه الأمور، فسوف تستفيد الدول المانحة أيمّا استفادة من إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للاحتياجات الأمنية التي تلزم المواطنين الفلسطينيين. ولا غنى لإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني عن دعم المواطنين ومساندتهم له كي تُكْتَبَ له الاستدامة. فإذا ما نظر المواطنون الفلسطينيون إلى المساعدات التي تقدمها الدول المانحة باعتبارها أداة تعزز من قدرة سلطاتهم على قمعهم، فسوف تتقوّض ثقتهم في قوى الأمن. لذلك، يتعين على الجهات المانحة أن تضمن أن المساعدات التي توجّهها لإصلاح المؤسسة الأمنية تعود بالفائدة على جميع المواطنين الفلسطينيين دون استثناء، سواء كانوا في الضفة الغربية أو في قطاع غزة وبغض النظر عن انتماءاتهم وتوجّهاتهم السياسية. ويقضي هذا الأمر كذلك على الدول المانحة أن تمارس الضغط على إسرائيل كي تطلق سراح نواب المجلس التشريعي الذين تعتقلهم في سجونها. كما يفرض ذلك على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تستأنف العمل

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

Rue de Chantepoulet 11
P.O. Box 1360
1211 Geneva 1

سويسرا

هاتف: +٤١ (٢٢) ٧٤١ ٧٧ ٠٠

فاكس: +٤١ (٢٢) ٧٤١ ٧٧ ٠٥

الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch

مركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية

عمارة راحة، الطابق الثاني

رام الله

فلسطين

هاتف: +٩٧٢ (٢) ٢٩٨ ٥٢٥٤

فاكس: +٩٧٢ (٢) ٢٩٨ ٥٢٥٥

الموقع الإلكتروني: www.shams-pal.org